نشرة المنظمة العربية لحقوق الإنسان

العددان ١٩٧ - ١٩٨ أكتوبر/تشرين أول - نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٤

فى هذا العـــدد

يعـرض العدد فى ملفه الرئيسي لأعمـال الجمعية العمومية السادسة للمـنظمة، والـتى عكست بطبيعة تشكيلها ونقاشاتها إشكاليات وهموم حـركة حقـوق الإنسان في العالم العربـي، كمـا تتواكب مع دخول المنظمة العقد الثالث من عمرها.

كمـا يتـناول العـدد استمرار الصـلف والتعنـت الإسرائيلي في مواجهـة الشـعب الفلسـطيني ومؤسساته الوطنية، فبينما استمرت عملـيات العقـاب الجماعـي المحظـورة، تابعت عرقلة مساعي الشعب الفلسطيني لإجراء انتخاباته التـي تعكـس إصراره على وحدة الصـف الفلسطيني وتداول السلطة سلمياً.

ويـتوقف العـدد أمام التصاعد المفزع في جرائم الحرب والجرائم ضـد الإنسانية التي تواصل قوات الاحـتلال الأمريكي ارتكابها بحق العراقيين، وعقدت بشكل واسع من إمكانـية إجـراء الانـتخابات، أو إجـراؤها بشـكل يكـرس سـلب العراقيين حقهم في تقرير المصير.

ملف العدد ..(٢)

الجمعـية العمومية السادسة للمنظمة تنعقد تحـت شـعار "بـتعزيز الحريات العامة والحكم الجيد يبدأ الإصلاح".

قرارات الجمعية العمومية ..(٣)

استراتيجية العمل ..(٤)

تقارير الأفرع والمنظمات ..(٥)

تونـــس ..(١٨)

انتخابات رئاسية وبرلمانية تلقى إشادة من البعض وتحفظات من البعض الآخر.

مصـــر ..(٢٠)

المـنظمة ترحـب بقـرار تدريس حقوق الإنسـان فـى الجامعـات المصـرية.. وبمشـروعات أمام مجلس الشعب لحظر المحاكمات العسكرية للمدنيين.

البحريـــن ..(٢٢)

عفـو ملكـي عن "عبد الهادى الخواجة" والمـنظمة تطالـب بالـرجوع عن قرار إغـلاق مركـز البحرين لحقوق الإنسان ونادى العروبة.

العـــراق ..(١٥)

تفاقم الوضع الإنساني والأمني فى العراق بعد اجتياح مدينة الفلوجة.. والمنظمة تحدد موقفها من جرائم الحرب الأمريكية.

فلســطين ..(١٦)

اسـتمرار الجـرائم الإسـرائيلية فى حق الشـعب الفلسـطيني تثـير الشكوك حول إجراء الانتخابات الفلسطينية بدون عراقيل.

السعودية ..(٢٢)

المـنظمة تديـن محاكمـة دعاة الإصلاح وتجدد مطلبها بالإفراج الفوري عنهم.

الإعلام العربى ..(٢٣)

المـنظمة تستنكر احتجاز "تيسير علوانى" فى أسبانيا وتطالب بالإفراج الفوري عنه.

شكاوى ومداخلات ..(٢٤)

أخبار المنظمات ..(٢٦)

الجمعية العمومية السادسة تختتم أعمالها

"بتعزيز الحريات العامة والحكم الجيد يبدأ الإصلاح"

اختتمت المنظمة العربية لحقوق الإنسان جمعيتها العمومية السادسة التي انعقدت في القاهرة يومي ٢٤ – ٢٥ نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٤ تحت شعار "بتعزيز الحريات العامة والحكم الجيد يبدأ الإصلاح"، والتي انعقدت في توقيت يتزامن مع دخول المنظمة العقد الثالث من عمرها منذ تأسيسها في ليماسول /قبرص في يوم ١٢ ديسمبر/كانون أول العام ١٩٨٣، وقد شارك في أعمالها ٦٠ عضواً من السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمناء السابق وممثلو ٢٣ من الأفرع والمنظمات العضوة والمجموعة قطرية العاملين في ١٧ بلداً وبين الجاليات العربية في المهجر، وتداول محفلهم حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي وسط المتغيرات الدولية والإقليمية المتسارعة، كما ناقشوا حال الحركة الحقوقية، وسبل تطوير وتعزيز العمل في العشرية القادمة.

الوقائع

استمعت الجمعية فى بداية أعمالها لعرض قدمه الأمين العام حول ترتيبات عقد الجمعية، وكذا التقرير المقدم للجمعية من مجلس الأمناء عن أداء المنظمة خلال الدورة السابقة (٢٠٠١ : ٢٠٠٤) في مجال الحقوق الفردية والجماعية، والمؤثرات الرئيسية في مسار حقوق الإنسان في المنطقة، ولا سيما ما يتصل بحق الشعوب في تقرير المصير، بدءاً بالانتفاضة الفلسطينية والتدهور غير المسبوق عقب غزو العراق واحتلاله.

كما عرض التقرير لتداعيات الحرب الدولية على الإرهاب التي باتت تدور رحاها في المنطقة العربية بشكل رئيسي، بما فاقم من التراجع عن احترام حقوق الإنسان في بلدانها، والتأثير سلباً في بعض المظاهر الإيجابية التي كانت سبقت الأحداث الإرهابية.

كذلك عرض مجلس الأمناء السابق على الجمعية كتقليد متبع تقريراً عن الوضع المالي للمنظمة وميزانياتها خلال الدورة الماضية.

وقد تقدمت الأفرع والمنظمات العضوة والمجموعات القطرية بعرض تقارير ميدانية من مختلف الساحات العربية، والتي عكست إلى حد كبير الطبيعة المشتركة للعديد من القيود والمؤثرات الموضوعية والذاتية، ودرجات التفاوت بين ما يجابه كل قطر وآخر من تحديات تواجه أهداف الحركة الحقوقية في تعزيز واحترام حقوق الإنسان.

كذلك جرى حوار موسع حول استراتيجية عمل المنظمة خلال العقد القادم الذي يوافق العقد الثالث من عمرها والذي كانت بدأته المنظمة وهيئاتها المختلفة قبل عام، ليحدد بصفة أساسية طبيعة الإشكاليات والمعوقات التي تواجه عمل حركة حقوق الإنسان في الوطن العربي، والسبل المناسب اتباعها لمجابهة التحديات المتراكمة الناتجة عن المتغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة،فضلاً عن عمليات نقد ذاتي على نطاق واسع، عكست الرغبة في حشد الطاقات من أجل مواجهة التحديات فى المرحلة القادمة.

وقد أجريت انتخابات الهيئات القيادية للمنظمة خلال اليوم الثاني للانعقاد، وترشح لعضوية مجلس الأمناء ذا العشرين مقعداً ٢٧ من السيدات والسادة أعضاء الجمعية، وعكست النتائج تجديد عضوية المجلس بنسبة الثلث، والذي يضم كلا من : الأستاذ محمد فائق (مصر)، والدكتور أمين مكي مدني (السودان)، والأستاذ بوجمعة غشير (الجزائر)، والدكتورة سهام الفريح (الكويت)، والأستاذ إبراهيم العبد الله (لبنان)، والأستاذ راجى الصورانى (فلسطين)، والأستاذ ياسر حسن (مصر)، والأستاذة آمنة بوعياش (المغرب)، والدكتورة سبيكة النجار (البحرين)، والأستاذ مختار الطريفى (تونس)، والأستاذ محسن عوض (مصر)، والدكتور حامد فضل الله (فرع المنظمة فى ألمانيا)، والأستاذ راسم الاتاسي (سوريا)، والدكتور حسن موسى (فرع المنظمة فى النمسا)، والأستاذ محمد الهسكورى (المغرب)، والدكتور عبد

الحســين شــعبان (العراق)، والأستاذ عبد العالــي ناصــر العــبد العالي (الكويت)، والأستاذ نعمة جمعة (لبنان)، والأستاذ عبد الغفــار حسين (الإمارات) والأستاذ هانى الدحلة (فرع المنظمة فى الأردن).

وقــام مجلــس الأمناء بدوره بانتخاب الأســتاذ محمد فائق أمينا عاماً، والدكتور أميــن مكــي مدني رئيساً لمجلس الأمناء، والدكــتورة ســهام الفــريح نائباً لرئيس المجلــس، والأســتاذ بوجمعة غشير أميناً للصندوق، وهم بحكم مواقعهم أعضاء في اللجنة التنفيذية التي تضم أيضاً بالانتخاب الأســتاذ راجي الصوراني، والأستاذ ياسر حسن، والأستاذ إبراهيم العبد الله.

كمــا قــرر مجلس الأمناء ضم المفكر الفلسطيني الدكتور عزمي بشارة لعضوية المجلس وفقاً للنظام الأساسي للمنظمة الذي يتــيح للمجلــس ضــم خمسة شخصيات بالتعيين لعضويته المنتخبة.

وقــد أبــدى المجلــس لدى اتخاذه هذا القــرار حــرص المــنظمة علــى تمثيل فلســطينيي العــام ١٩٤٨ الذين يواجهون أســوأ أشــكال التمييز في إعمال مختلف حقوقهــم، فضلاً عن الإضافة التي يمثلها الدكتور "بشارة".

وتقديــراً لجهده المتميز وعطاءه الدائم فــي خدمــة المنظمة منذ تأسيسها ودوره خلال رئاسته لمجلس أمناء المنظمة السابق منذ العام ١٩٩٨، ودعمه المتصل لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي، أجمعت الجمعــية العمومــية على اختيار الأستاذ جاسم القطامى رئيساً فخرياً للمنظمة.

كمــا قــررت اللجنة التنفيذية بالإجماع إعادة اختيار الأستاذ "إبراهيم علام" مديراً تنفيذياً للمنظمة.

المواقف

كانــت قضية منع السلطات الأمنية في ســوريا للأســتاذ "محمد رعدون" رئيس المــنظمة العربــية لحقــوق الإنسان في ســوريا، والدكتور "محمود العريان" أمين العلاقــات الخارجية فيها من السفر لتمثيل منظمــتهم فــي الجمعــية العمومية محل اســتهجان المشــاركين الذيــن استنكروا الإجــراء، معربيــن عن أسفهم لمثل ذلك الإجراء الذي يتضمن وضعهم على قوائم الممنوعين من السفر.

كما أدان المشاركون الحصار والإغلاق والقــيود التــي تفرضها سلطات الاحتلال الإســرائيلي على الشعب الفلسطيني والتي حالت دون مشاركة الدكتور جورج جقمان ممثل المجموعة القطرية لأعضاء المنظمة في الضفة الغربية المحتلة.

وقد ناقش المشاركون تفصيلاً الأوضاع المــتردية فــي **العراق** منذ وقوعه فريسة للاحــتلال الأمريكي وحلفائه، وأيضاً أمام الانــتهاكات الجســيمة التي تكشفت عقب الغــزو والتي ضاعفت من سجل الحكومة العراقية السابقة.

وتوقــف المشاركون طويلاً أمام جرائم الحــرب والجرائم ضد الإنسانية وإرهاب ســلطة الاحــتلال التــي ترتكــبها قوات الاحتلال ضد المدنيين والأسرى العراقيين رغم إعلانها عن انتهاء العمليات العسكرية قــبل عــام ونصــف كاملين، ومحاولتها الدؤوبة لمنع الإعلام الدولي والعربي من نقــل فظاعــة عدوانها اليومي إلى الرأي العام العالمي.

وأكدوا مجدداً على إدانة الاحتلال الذي يســلب الشعب العراقي استقلاله وسيادته، وطالبوا بضرورة إنهائه فوراً.

وجــددوا الدعــوة إلــى الأمم المتحدة للاضــطلاع بمســئوليتها الجوهــرية في العملية السياسية الجارية بفعالية.

وناشــدوا القوى العراقية المختلفة إدارة حــوار وطنــي بين القوى السياسية دون اســتثناء لأي طرف بهدف الوصول إلى توافقات تؤدى إلى تمكين الشعب العراقي مــن الســيطرة على مقاليد أموره وإقامة حكومة عراقية منتخبة وشرعية.

وأكــد المشاركون على موقف المنظمة المتمســك بسيادة العراق ووحدة أراضيه، وبالعمل من أجل تمكين شعبه من ممارسة حقــه في تقرير مصيره واختيار حكومته بحرية تامة.

وحــيا المشــاركون جهــد المــنظمة وإرســالها بعثة لتقصي الحقائق ميدانياً في العــراق خــلال الربيع الماضي، ودعوا لاستمرار الجهود المبذولة في هذا السياق.

ومع تأكيد المشاركين على حق الشعب العراقــي المشــروع في مقاومة الاحتلال بكل الوسائل. فقد أدانوا عمليات الإرهاب والجــرائم المنظمة التي ترتكبها جماعات غــير مســئولة تضاعف من آلام الشعب العراقي وتسئ إلى المقاومة العراقية.

كما أعربوا عن ثقتهم في حكمة الشعب العراقــي وقــواه الفاعلــة فــي مواجهة محــاولات إثارة الفتنة المذهبية والعرقية، وتأكــيدهم أن الضــمانة الوحــيدة لتحقيق الشــعب العراقــي لأهدافه الوطنية، هي الوحــدة الوطنــية القائمة على الاعتراف بالتعددية السياسية والاجتماعية.

كذلك ناقش المشاركون تفصيلاً التدهور المستمر في **فلسطين المحتلة** والاعتداءات الإســرائيلية المتصــاعدة ضــد الشــعب الفلسطيني، والمحاولــة المتواصلة لطمس

حقوقـــه الثابـــتة والمشروعة وغير القابلة للتصـــرف، ومساعي فرض أمر واقع من خـــلال جدار العزل العنصري في الضفة الغربـــية والتوسع في الاستيطان وتكريس عمليات تهويد القدس المحتلة.

فضـــلاً عن تقويض المبادرات الدولية للتسوية السلمية بتحول الطرح باتجاه الحل الأحادي العنصري ممثلاً في خطة شارون للانسحاب الأحادي من غزة.

وقـــد حـــيا المشـــاركون صمود إرادة الشـــعب الفلســـطيني، في الإصرار على حقوقـــه المشروعة وغير القابلة للتصرف رغم كل ما يتعرض له من انتهاكات يومية جســـيمة تصنف جملة وتفصيلاً في خانة جـــرائم الحـــرب والجرائم ضد الإنسانية، وقدموا له التعازي في رحيل الرئيس ياسر عرفات.

ونـــبه المشـــاركون القـــوى الفلسطينية المخـــتلفة إلـــى أهمـــية اســـتثمار النصر الدبلوماســـي الذي حققه الشعب الفلسطيني بـــالحكم الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بالعمل على إقرار آليات لتطبيقه من خلال العديـــد مـــن الأنشطة والحملات المتصلة علـــى المســـتويات الوطنـــية والإقليمـــية والدولية.

وقـــد أعـــرب المشاركون عن تقديرهم لجهـــود كافة الفصائل الوطنية الفلسطينية لانجاز عمليات الانتقال السلمي للسلطة بعد رحـــيل الرئيس عرفات، ووعيهم العميق بأهمية وحدة الصف الفلسطيني.

وناشـــد المشـــاركون المجتمع الدولي والقوى المؤيدة للحقوق الفلسطينية والمحبة للسلام في العالم حث الجهود للضغط على الاحتلال الإسرائيلي للتوقف عن المجازر اليوميـــة وإرهاب سلطـــة الاحتلال ضـــد الشـــعب الفلسطيني بكافة فئاته وشرائحه، والعمـــل علـــى وقـــف عـــرقلة الاحتلال لمســـاعي الشـــعب الفلســـطيني لإجـــراء انـــتخاباته بكافـــة مســـتوياتها الرئاســـية والتشريعية والبلدية.

واستمع المشاركون إلى تقارير ميدانية عـــن تأثـــيرات "**الحـــرب الدولـــية على الإرهـــاب**" علـــى أوضاع حقوق الإنسان والحريات العامة في البلدان العربية، والتي أفرزت تدهوراً وتراجعات حادة في مسار تعزيـــز احترام حقوق الإنسان، فضلاً عن تأثـــيرها على الجاليات العربية والإسلامية خارج الدول العربية في ظل تفشي حملات الكراهية والتحول السلبي في مواقف دول النموذج.

ومـــع تأكـــيد إدانـــتهم للإرهاب بكافة صـــوره، فقد أعرب المشاركون عن قلقهم الشـــديد مـــن اســـتغلاله من جانب بعض الحكومات العربية لفرض المزيد من القيود والقوانين والإجراءات التي استحدثت باسم مكافحـــة الإرهاب على حساب الضمانات القانونـــية الوطنية والدولية. وتزايد جرائم الكراهية العنصرية في البلدان الغربية تجاه العرب والمسلمين.

كذلـــك تـــابع المشـــاركون ببالغ القلق الأوضاع المتدهورة في **السودان** وطالبوا الحكومة السودانية وقيادة الحركة الشعبية لـــتحرير الســـودان بتسريع وتيرة إنجاز عملـــية التسوية السلمية في الجنوب. كما أدانـــوا الانتهاكات الجسيمة والمتواترة فى إقليم دارفور.

وعـــززوا من الدعوة لاستمرار سريان وقف إطلاق النار وتأمين عمليات الإغاثة الإنســـانية وتوفير الشروط اللازمة لعودة النازحيـــن إلى ديـــارهم، ومناشدة كافـــة الأطـــراف بوقـــف العمليات ضد المدنيين وأخـــذ جهود التسوية السلمية على محمل الجد.

كما أكد المشاركون على أهمية متابعة جهـــود المصـــالحة الوطنية في السودان باعتـــبارها المخـــرج الوحـــيد من مأزق الصـــراع الدامي في البلاد والحفاظ على سلامته ووحدة أراضيه.

علـــى صـــعيد **أوضاع حقوق الإنسان والحـــريات العامـــة** على الساحة العربية، لاحظ المشاركون ببالغ الأسف تفاقم العديد مـــن الظواهـــر السلبية في البلدان العربية وفى مقدمتها قوانين الطوارئ وغيرها من القوانيـــن القمعـــية التي تعززت بمنظومة قوانيـــن مكافحة الإرهاب ومكافحة غسيل الأمـــوال، والإعـــدام خـــارج القـــانون، والاعـــتقالات التعســـفية، والتعذيـــب، والمحاكمـــات أمـــام القضـــاء الاستثنائي، ومحاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري، وتقييد الحريات العامة وفى مقدمتها حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي والحق في المشاركة.

الـــرؤى

ورغـــم تصاعد الخطاب الرسمي حول **الإصلاح** وضرورته، فقد اتبعت الحكومات العربـــية منهج التأجيل والتسويف في بدء مســـيرة الإصـــلاح، أو بدئهـــا من نقاط متخلفة، أو قصرها على مجالات هامشية وعـــدم الـــتطرق للقضـــايا الجوهـــرية. ولاحظـــت الجمعية العمومية المفارقة بين هـــذا الخطاب والتعدي المتكرر من جانب الحكومـــات العربـــية على نشطاء حقوق الإنســـان والإصلاحيين، والتي امتدت إلى الاحتجاز التعسفي، أو المحاكمات الجائرة،

وأحياناً الاعتداء البدني عليهم.

وأكـد المشـاركون أن الإصلاح يبدأ بتعزيز الحريات المدنية والسياسية وتوسيع نطاق المشاركة الديمقراطية. والتأكيد على مبادئ الحكم الجيد من سيادة حكم القانون والمحاكمـة العادلـة والشفافية والمحاسبة والمشاركة.

وفـي خـتام أعمالهـا أجرت الجمعية العمومـية مناقشـة مستفيضـة حـول **اسـتراتيجية عمـل المنظمة فى العشرية الثالـثة من عمرها** لتطوير أداء المنظمة وتفاعلها مع المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، ووضع حقوق الإنسان والحريات الأساسـية والديمقراطـية فى قلب عملية الإصـلاح الجاري مناقشتها على الساحة العربية.

وقد شملت مناقشات الاستراتيجية سبل تـناول المـنظمة للقضايا ذات التأثير في أوضـاع المـنطقة، وعلى رأسها فلسطين والعراق والسودان ومكافحة الإرهاب.

وعكست المناقشات أهمية التركيز على آلـيات التقصـي الميداني، وإيفاد بعثات تقصي الحقائق، وكذا ضرورات التواصل مع الجاليات العربية في المهجر.

وكذلـك عكسـت أهمـية التعامل مع إشـكاليات الـتعامل مع العضوية الفردية المتنامية وسبل تفعيلها.

كمـا اهتمـت فـي جانـب رئيسـي بإشـكاليات وقضايا التمويل ودعم قدرات المنظمة المالية.

وفـيما يخص الحركة الحقوقية عامة، أثـار الـنقاش مسائل الاتهامات الموجهة لجماعات حقوق الإنسان في العالم العربي باعتبارها مساندة للإرهاب، والتي قد تمثل بداية حملة منظمة، وكيفية مواجهتها والرد عليها.

وفي ناحية الإشكاليات الذاتية للحركة، أشارت النقاشات إلى أهمية الربط الشبكي الالكترونـي بيـن المنظمات الحقوقية في المـنطقة بدايـة بأفرع المنظمة المنتشرة فـيها، وفتح وسيلة الكترونية للحوار الدائم والمفتوح بين أطراف الحركة وبينها وبين الجمهـور في أي مكان للخروج مع طابع النخبوية.

.. والأفرع والمنظمات العضوة تقـدم تقاريرهـا للجمعيـة

وفـي ضـوء التقاليد المتبعة في عقد الجمعيات لعمومية الدورية للمنظمة، قامت الأفـرع والمـنظمات العضـوة وممـثلو المجموعـات القطرية بعرض تقارير عن حالـة حقـوق الإنسـان في البلدان التي يعملون فيها إلى جانب الأنشطة التي قاموا بهـا أو بـادروا إليها في مواجهة القضايا الملحة، ونعرض فيما يلي موجزاً لأهم ما ورد فيها:

الجمعية البحرينيـة لحقوق الإنسان

عرضت الدكتورة "سبيكة النجار" رئيس الجمعـية البحرينية لحقوق الإنسان تقريراً للجمعـية أكدت فيه أن الجمعية استطاعت منذ إشهارها في مايو/آيار ٢٠٠١ معالجة الكثـير من الملفات العالقة في البلاد بعد تدشـين مشروع الإصلاح السياسي، وأن الجمعـية بنـت إسـتراتيجيتها على عدة أصـعدة، فركـزت جـل اهتمامها لرصد ومعالجـة حالات الانتهاكات التي تعرض لهـا المواطـنون، وبـالأخص معالجـة الانـتهاكات فـي حقـبة التسعينيات، كما خصصت جزءا كبيرا من الاهتمام لرعاية تأهيل وعلاج ضحايا التعذيب.

ونجحـت الجمعـية فـي إقناع السلطة التنفـيذية فـي البحرين بالإسراع بإعادة المنفييـن وإعـادة الجنسية البحرينية لمن سـحبت مـنه مـن المناضلين السياسيين وأسرهم.

كما تبنت كذلك قضايا البحرينيين ممن حـرموا مـن الجنسـية وجـواز السفر البحريني وحققت نجاحاً ملحوظاً في ذلك، فـيما لازالـت الجمعـية تناضل من أجل إنصـاف ضـحايا التعذيـب ومحاسـبة المسـئولين عنه، إلا أن القانون ٥٦ لسنة ٢٠٠٢ يقـف حجر عثرة في ذلك بمنحه الحصانة للمسئولين عن التعذيب.

بالإضـافة لذلك، ركزت الجمعية على نشـر ثقافـة حقـوق الإنسـان بين فئات المجـتمع المخـتلفة، وعقـدت العديد من اللقاءات مع منظمات المجتمع المدني.

كما أقامت العديد من الدورات التدريبية بمشـاركة معظم تلك المنظمات والهيئات علـى المسـتويين الوطني والإقليمي، كما قدمـت كل الدعم والمساندة للبرامج التي طرحـتها تلـك المنظمات والتي تتفق مع طبيعة عمل الجمعية.

ولـم تغفـل الجمعـية مد الجسور مع الهيـئات الحكومـية المعنـية و بالأخص وزارتـي الداخلـية والخارجية وغيرها، حيـث استطاعت من خلال مساعيها حل الكثير من المشاكل الإنسانية داخل البحرين أو خارجها.

كما شرعت في حوار مثمر مع وزارة التربية مـن أجـل إدخـال مفاهيم حقوق

الإنسـان في المناهج الدراسية بمستوياتها المختلفة.

كمـا اختطـت برامجا تدريبية موجهة للعامليـن في الوزارات ومؤسسات الدولة ومنفذي القانون ومجلس الشورى وغيرهم، وحرصـت الجمعـية على إشراك ممثلي الـوزارات المعنية في كافة هذه الأنشطة. وحرصـت على إصدار تقرير سنوي عن حالة حقوق الإنسان.

ومـن ناحـية أخرى تحارب الجمعية الاعـتقال التعسـفي تحت ذريعة محاربة الإرهاب حيث تقف إلى جانب الأسرى في سـجن جوانتنامو والمواطنين المحتجزين في السجون الأجنبية.

ووفـرت الجمعـية الدعم القانوني في القضـايا الماسـة بحقـوق الإنسان. ومن جانب آخر أنشأت الجمعية مركز الكرامة لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب.

وتابعت الجمعية عن كثب قضية الناشط الحقوقي عبد الهادي الخواجة، وقام فريق الجمعـية بـزيارته فـي مكـان احتجازه وانتدبت محام ليمثلها في هيئة الدفاع عنه، وسـجلت الجمعية رفضها لإغلاق مركز البحريـن ونـادي العـروبة، والقـيود المفروضة على حرية عمل الجمعيات.

الجمعية الكويتيـة لحقوق الإنسان

قـام الدكتور "عبد العالى ناصر العبد العالى" أمين عام الجمعية الكويتية لحقوق الإنسـان بعـرض تقرير الجمعية، الذي عكـس اهتماماً خاصاً بالتفاعل مع قضايا إقليمـية على رأسها التضامن مع الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي لأراضيه، وتقديم المساعدة للشعب العراقي فـي مواجهـة المعانـاة السائدة حالياً في العراق.

وعلـى صعيد الأوضاع العامة لحقوق الإنسان فى الكويت، عكس التقرير عقبات إعمـال حرية الرأي والتعبير رغم وجود قـنوات مـتاحة وحـرية نسبية ملحوظة، مشـيراً للعديد من المثالب التى تؤثر سلباً نتـيجة القـيود القانونـية رغم الضمانات الدستورية المتوافرة، فتحتكر الدولة أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة.

إلا أنها شرعت في الترخيص للمحطات الفضـائية الخاصة بينما تمارس الصحافة قـدراً جيداً من الحرية دون تدخل إلا أن الدولـة تـرفض مـنح تراخـيص جديدة لإصدار الصحف.

وعلـى صعيد الأنشطة، أقامت الجمعية ندوتيـن، الأولـى عـن مستقبل الإعلام العـربى ودوره فـى نشـر ثقافة حقوق الإنسـان، والثانية عن حقوق الإنسان فى الوطن العربى بصفة عامة.

وعن أوضاع عديمى الجنسية (البدون) فمـا يـزالون يعانون بسبب حرمانهم من الحقوق الإنسانية الأساسية مثل حق العمل والحـق فـى التعليم المجانى، وفى التمتع بالـرعاية الصحية وأبسط الحقوق المدنية التى تتمتع بها الفئات الأخرى فى الكويت من غير المواطنين.

علـى الـرغم أن التعلـيم فى الكويت إلزامي للأطفال الذين يتراوح أعمارهم بين ٦ إلى ١٥ سنة إلا أن فئة البدون مستثناة من هذا القرار، إذ تعانى الحرمان من حق التعلـيم المجـانى، كما لا يسمح لابنائهم بالدراسـة فـى المدارس الحكومية الأمر الذى قد يؤدى إلى تفشى الأمية بين إعداد كبيرة من الأطفال إلى أنه لا بد وأن نذكر أن الحكومـة اتخذت إجراءات لتعليم أبناء البدون عن طريق صندوق الوقف وقد تم إلحـاق العديـد مـنهم بالمدارس الخاصة بتمويل من الصندوق المذكور.

وعلـى صعيد الحقوق السياسية للمرأة وحـق المـرأة الكويتـية فـى الانتخاب والترشـيح ورفض مجلس الأمة الكويتي إقـرار المرسوم الأميري لأسباب قانونية وسياسية ودينية.

وتواصـل الجمعـية في الوقت الحالي جهودهـا لإقرار هذا المرسوم رغم انقسام الشارع الكويتى.

وقد أقامت الجمعية ثلاث ندوات الأولى حـول مشروعية التحفظات الكويتية على بعض البنود المتعلقة بالمرأة، والثانية عن الحقـوق السياسية للمرأة الكويتية، والثالثة عن حق السكن للمرأة الكويتية، كما تعمل الجمعية على الصعيد الاجتماعى لمواجهة العنف الأسرى ضد المرأة والتي يعتبرها قـانون الأحـوال الشخصـية من حالات الضـرر التي يحق بموجبها للزوجة طلب الطلاق.

وحـول الحـق فـى تكوين الجمعيات والنقابات تستخدم الحكومة القانون للتحكم بالنشـاطات العلنـية للجماعات السياسية والجمعـيات ذات النفع العام رغم ما يكفله الدستور من حرية في هذا المجال.

وأمل وجهد الجمعية معقود على اقتراح بقـانون جديـد للاجـتماعات والتجمعات والمظاهرات مدرج أمام مجلس الأمة فى دوره التشريعى الحالى.

وبعـد جهـود موفقة وافقت الحكومة مؤخـراً علـى إشـهار الجمعية الكويتية لحقـوق الإنسـان الذي عكس قـدراً من

الانفراج في المجتمع الكويتي.

وحـــول مواجهة انتهاكات موظفي إنفاذ القانون، تعكس الأحكام القضائية الصادرة وقـــوع تجـــاوزات وأعمال تعسفية منافية لحقوق الإنسان تجاه المواطنين والأجانب، وتنجح الصحافة المحلية فى الكشف عنها.

وقـــد عملـــت الجمعية على مواجهتها، ومـــن أبـــرز جهودها إقامة ندوة بعنوان "العســـكريون والعـــنف" ناقشت تجاوزات رجال الشرطة وما يجب اتخاذه إزاءها.

وعـــن أوضـــاع العمالة الوافدة، تجتهد الجمعـــية مـــن أجـــل تحســـين الضوابط التشـــريعية الخاصـــة بهم، وأقامت جلسة حـــوار لمناقشة أوضاع العمالة الوافدة من خـــلال قـــانون العمل فى القطاع الأهلى شـــاركت فـــيها وزارة الداخلية، ووزارة الشـــئون الاجتماعـــية والعمـــل، وجمعية المحاميـــن الكويتـــية، والاتحـــاد الكويتى لأصحاب مكاتب العمالة المنزلية، والاتحاد العام لعمال الكويت.

ووجـــه الشكر للمنظمة العربية لحقوق الإنســـان وأمانـــتها العامة على مساندتهم وتعاونهم المثمر مع الجمعية.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى الأردن

أكـــد الأســـتاذ "هـــانى الدحلة" رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى الأردن على عادة المنظمة إصدار تقريرين سنوياً، الأول عـــن نشاط المنظمة للعام المنصرم وحالـــة العضوية، والثاني عن حالة حقوق الإنســـان فى الأردن للعام المنصرم، وقد تضمنا ما يلي :

١- عقـــد دورات تدريبيـــة متنـــوعة، وعشـــر نـــدوات متخصصة، فضلاً عن القاءات الفكرية والحوارات.

٢- عـــرض إحصـــائية الشكاوى الواردة للمـــنظمة خـــلال العـــام ٢٠٠٣، وعـــدد الشكاوى التى تم التدخل في حلها.

٣- تنظيم احتفال بمناسبة الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى العام ٢٠٠٣ بحضور ممثلي الدولة والهيئات والمنظمات المعنية.

٤- الاســـتمرار فـــي إصدار نشرة غير دوريـــة تعـــرض لكافة النشاطات والمواد التثقيفية.

٥- عقـــد (٣) مؤتمـــرات صحفية لفضح الانـــتهاكات والتجاوزات المخالفة لشرعة حقوق الإنسان.

٦- قـــيام اللجـــان المشـــكلة فى المنظمة بالعديد من الأنشطة الدفاعية وأنشطة نشر ثقافـــة حقـــوق الإنسان وتوعية المواطنين بحقوقه.

٧- الـــتدخل فـــي الأحداث المؤسفة التى وقعـــت فـــى مدينة معان فى مطلع العام ٢٠٠٣

٨- الـــتفاعل مع الأوضاع في العراق منذ غزوه واحتلاله، والمتابعة الدؤوبة لجرائم إسرائيل ضد المدنيين الفلسطينيين.

٩- إصـــدار البـــيانات المتعلقة بمناسبات مخـــتلفة المـــتعلقة بفلســـطين والعـــراق والحريات العامة فى الأردن والمغالاة فى إصدار القوانين المؤقتة وتوجيه العديد من المذكـــرات لهيـــئة الأمم المتحدة ولجميع منظمات حقوق الإنسان ومختلف مؤسسات المجتمع المدنى فى العالم.

١٠- المشـــاركة فى الندوات والمؤتمرات والملتقـــيات الوطنـــية والإقليمـــية المعنية بقضـــايا حقوق الإنسان والقضايا الأخرى ذات الصلة.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى سوريـــا

عـــرض الأستاذ "راسم الاتاسى" نائب رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى سوريا تقرير المنظمة والذى عرض بداية للنشـــأة والترخيص فى أواخر عام٢٠٠٣ والتي حددت أهدافها الأساسية في :

العمـــل علـــى نشـــر ثقافة احترام حقوق الإنســـان، ورصـــد حالات اختراق حقوق الإنســـان الـــتى يـــتعرض لهـــا الأفـــراد والجماعات والدعوة لتلافيها.

وكـــذا العمـــل لتدريب وتأهيل كوادر ونشـــطاء من أجل نشر وعى عام بأهمية حقـــوق الإنســـان العـــربى، والتعاون مع المـــنظمات والجمعيات المثلية فى سورية والوطن العربى.

والتأكـــيد علـــى حـــق المواطنة لجميع المواطنيـــن باعتـــبار هذه الحق جزءاً من حقوق الإنسان الأساسية، والاهتمام بشكل خاص بحقوق المرأة والطفل.

والدفـــاع عـــن حقوق الشعوب فى نيل حريـــتها والحفاظ على استقلالها ووحدتها الوطنية ضد أى عدوان، وحماية حقها فى مقاومة العدوان.

وقـــد جرى انتخاب مجلس إدارة مؤقت للمـــنظمة بالاقـــتراع السرى، كما انتخب مجلـــس الإدارة المســـئولين فـــى المواقع الأساسية للمجلس.

وتـــم تقديم طلب الترخيص إلى وزارة الشـــؤون الاجتماعـــية وتبلغـــنا فـــى ١٩ أغســـطس/آب ٢٠٠٤ برفض الطلب دون إبداء الأسباب.

وقد جرى التظلم إدارياً من هذا القرار وفقاً للقانون، وردت الجهة الإدارية برفض

الـتظلم، وجاري اللجوء حالياً إلى القضاء الإدارى لإبطال القرار.

وعـرض لـنمو المـنظمة وتـوزع تشكيلاتها جغرافياً على المحافظات وزيادة عـدد أعضـائها فـي وقت قياسي رغم الظروف الموضوعية غير المؤاتية.

وعن نشاط المنظمة، فقد أنشأت موقعاً علـى الإنترنـت جـرى تطويره مراراً لعـرض المـواد المتـنوعة وإصدارات المنظمة.

وتصـدر المـنظمة بيانات وتصاريح صحفية شبه يومية تغطى الأحداث المحلية والعربـية وتتصدى لكل انتهاكات حقوق الإنسان وتوزع على نطاق واسع.

وقـد تم إصدار مجلة غير دورية باسم (صـوت الإنسان) على شكل كتاب، كما أصـدرت المنظمة نشرة إلكترونية شهرية (أطياف) تتضمن النشاط خلال الشهر.

وشاركت المنظمة في فعاليات عدة، من أهمهـا المشـاركة فى التحضير للمنتدى الاجتماعى العربى.

وفضلاً عن ذلك، تسعى المنظمة لإنشاء منـتدى اجـتماعى علـى صعيد المجتمع السورى، كما تولى المكتب القانونى الدفاع عـن معتقلى الرأى المقدمين إلى محكمة أمن الدولة.

ومـن أبـرز القضايا لتي تصدت لها المنظمة، كانت قضية الاعتقالات الأمنية، وقضـايا المعتقليـن السـابقين، وقضـية اسـتمرار العمل بقانون الطوارئ، وملف الممنوعين من السفر.

وكـذا في نهج جديد، تتصدى المنظمة لملف البيئة والمخالفات البيئية الخطيرة فى سـورية، وفضلاً عن التفاعل المستمر مع القضايا العربية، وخاصة الوضع المتردى فى فلسطين والعراق.

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان

عـرض الأسـتاذ "محمد الهسكورى" تقريـر الجمعـية الغربية لحقوق الإنسان الـذي تضـمن جهـود الجمعية في عدة مجالات، بينها الحقوق المدنية والسياسية، مـن خـلال مـتابعة قضـايا الاختطاف والاختفاء القسرى المستمر، والتدخل لدى السـلطات المعنـية، ومتابعة محاكمات ما يسمي بعناصر السلفية الجهادية.

وكذا جهد الجمعية لتتبع مصير الأسرى الذيـن تحـتجزهم الإدارة الأمريكـية في غوانـتانامو (١٧حالة)، ومتابعة موضوع التعذيـب ومراكز الاعتقال غير القانونية وغـير الخاضعة لمراقبة القضاء، والقيام مع هيئة المتابعة للانتهاكات الجسيمة بوقفة اجتماعـية أمـام المركـز السرى لجهاز مديـرية مراقـبة الترابـي الوطنـي في يوليو/تموز الماضي.

كمـا عرض لجهود متابعة أعمال هيئة الإنصـاف والمصـالحة ومحاولة إقصاء الجمعية من أى مشاركة فى الملف بسبب موقفها من معالجة القضية وتشكيل الهيئة، فضـلاً عـن مواصلة الحملة الوطنية من أجـل إلغاء عقوبة الإعدام، والمشاركة فى الـندوة الدولية حول العدالة الانتقالية من ١٩ إلى ٢٥ يوليو/تموز ٢٠٠٤.

كذلـك عكـس جهد الجمعية في تقديم تقريـر موازي للتقرير الحكومي الدوري أمـام اللجـنة المعنـية بـالحقوق المدنية والسياسـية، والـتعاون مـع الهيـئات والمنظمات المعنيـة بوضعيـة السجون، وإصـدار تقريـر حـول وضعية مقدمة الإنسان بالمغرب عن سنة ٢٠٠٣.

كمـا أشـار إلـى تنظيم ورشة حول الانـتهاكات الجسـيمة لحقـوق الإنسان، والمشاركة فى ندوة حول"التجاوز الإيجابي لانـتهاكات الماضـى بمجلـس النواب، ومـتابعة مشروع قانون تنظيم الأحزاب، ومشروع قانون تنظيم الإضراب السياسية وإصـدار بلاغات فى الموضوع، و تنظيم وقفـة اجتماعـية بمناسـبة اليوم الوطنى للمختطف.

وفـي مجـال الحقـوق الاقتصـادية والاجتماعـية، تابعـت الجمعية العمل فى إطـار المنـتدى الاجتماعـي المغربـي والمنتدى الاجتماعي المدني، ونظمت يوماً دراسـياً حول اتفاقية التبادل الحر وآثاره على حقوق الإنسان فى أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٤، وعملـت علـى تأسيس الائتلاف الوطنى لمناهضة اتفاقية التبادل الحر.

وسعت الجمعية للتهيئة للتقرير الموازي حـول الحقـوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافـية، وشاركت فى الائتلاف الوطنى من أجل الحق فى الصحة.

كمـا عـدد جهـود الجمعية في مجال التربـية على حقوق الإنسان، والدفاع عن حقـوق المـرأة بالاشـتباك مع التعديلات والجهود التشريعية منذ بدايتها، وبالتنسيق مـع كافـة الجمعيات والمؤسسات المعنية التي مارست أدواراً إيجابية.

المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان فى لبنان

عـرض الأسـتاذ "بلال سليمان الحاج" ممثـل المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان

العاملـــة في لبنان تقرير المنظمة، والذى تضمن أنشطة إصدار كتاب موثق تاريخى عـــن المجـــازر المرتكـــبة بحـــق العرب والفلسطينيين على مدى قرن باسم "الكتاب الأسود".

وأصدرت المنظمة عدد من البوسترات الـــتى تعـــرف بحـــق العـــودة والقانونين والقرارات الدولية ذات الصلة، ونشر كتب للأطفـــال ضمن سلسلة إدخال مادة حقوق الإنسان إلى المنهاج التربوى.

وتـــم إنشاء موقع خاص بالمنظمة على شبكة الإنترنت لنشر البيانات والمعلومات.

كمـــا أشـــار لجهـــد المنظمة في إقامة معـــارض صور متجولة داخل المخيمات والمـــدن فـــى لبـــنان للتعريف عن تاريخ فلسطين.

وكـــذا إقامة عدة إطارات فى مخيمات بـــيروت والشمال والجنوب، ورفع لافتات علـــى مداخل المخيمات تبين المسافة بين المخـــيم والحدود الفلسطينية ضمن شعار (كى لا ننسى فلسطين).

وأشـــار إلـــى مساعي المنظمة لتأمين العلاج المجاني للأطفال مصابى الأمراض الســـرطانية بالتنســـيق واحتضانها أطفال المخيمات وإنشاء مدرسة لتعليم فن الرسم التشـــكيلى بدأت برفع شعار "حق العودة" للاجئين الفلسطينيين.

كذلـــك عرض لجهد المنظمة في زيارة الســـجون اللبنانـــية وإحصـــاء المساجين الفلسطينيين فيها، ومساعدتهم.

وأشـــار إلى سوء أوضاع اللاجئين فى المخيمات بعد تقلص قدرات وكالات غوث وتشـــغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" فـــي مجـــالات الصحة والتعليم والخدمات الأساسية والبنيـــة التحتية، منوهـــاً بالقيود المفروضـــة على حقهم في التملك والعمل في أكثر من سبعين مهنة.

مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان

وعـــرض الدكتور"نظام عساف" مدير مركـــز عمـــان لدراسات حقوق الإنسان عضـــو شـــبكة المـــنظمة العربية لحقوق الإنســـان لنشـــاطات المركز فى مجالات التدريـــب والتـــي بلغت ١٩ دورة تدريبية حـــول شـــتى قضـــايا حقـــوق الإنســـان والتخصـــص فـــي تعزيـــز احترام حقوق الإنسان عبر العمل فى مجالى نشر الثقافة، ومجال الدفاع والتصدى للانتهاكات.

وقـــد شـــملت الـــدورات قضايا عامة ومتخصصة، كما شملت دورات لمستويات مخـــتلفة من المتدربين المستهدفين والذين شـــملوا بدورهم قطاعات المجتمع المختلفة بمـــا في ذلك النساء والأطفال فضلاً عن الاهـــتمام بتدريـــب طـــلاب المـــدارس والجامعات.

وفـــى مجـــال الندوات نظم المركز ٦ ندوات شملت واقع المجتمع المدنى العربى ومفهوم الحكم الرشيد أو الصالح"، و"قراءة فـــى الميثاق العربى لحقوق الإنسان المقدم لمؤتمر القمة العربى فى تونس"، و"الحالة العراقية بعد عام من الاحتلال"، و"العراق ما بعد الثلاثين من حزيران".

تناولـــت الأخـــيرة بشـــكل خاص آفاق المســـتقبل السياسى فى العراق بعد انتقال السلطة إلى العراقيين.

كذلك عقدت ندوات عن "قضايا التعليم والتثقـــيف العمالى فى الأردن"، و"التعاون العلمى والبحثى بين المؤسسات الفرنسيـــة والأردنية".

كمـــا عرض لإصدارات المركز والتي تناولـــت العديـــد مـــن القضـــايا المختلفة والمتخصصة.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى النمســـا

عـــرض الدكـــتور"حسن موسى" رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى النمسا تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان في النمسا، والذي تضمن الجهود المبذولة فى المجـــال الإنسانى وعلى رأسها المساهمة بمســـاعدة الحكومة النمساوية والمؤسسات الطبـــية وأبـــناء الجالية العربية وصندوق الأوبـــك فـــى عـــلاج جرحى الانتفاضة الفلسطينيين في النمسا.

وفـــى مجـــال العمـــل القانونى والعمل العـــام، شـــاركت المـــنظمة فـــى الهيئة الاستشارية لحقوق الإنسان التابعة لوزارة الداخلـــية النمساوى والتى تناقش مشاريع العمـــل والقرارات التنظيمية ذات العلاقة مـــثل قواعـــد الإقامة للأجانب والتجنيس واللجوء السياسى وتصاريح العمل.

كذلـــك شـــاركت المنظمة فى الأنشطة ذات الشأن فى مقر الأمم المتحدة فى فيينا. كمـــا يقوم بتمثيل المنظمة العربية لحقوق الإنســـان فى الاجتماعات والدورات التى تدعـــى بصـــفتها الاستشـــارية في الأمم المتحدة.

كمـــا أشار إلى أن المنظمة فى النمسا تمـــارس أنشطتها من خلال أعضائها من نشـــطاء العمـــل العـــام فى النمسا، الذين يـــتولون قـــيادة معظـــم منظمات المجتمع المدنى فى النمسا.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى المملكة المتحدة

ألقـى تقريـر المنظمة العربية لحقوق الإنسـان فـي المملكـة المتحدة الأستاذ "مصـطفى جـواد الأمـارة" أميـن سر المـنظمة، والذي أشار إلى تقديم المنظمة أكـثر مـن ٤٥٠ استشارة مجانية للعرب والمسـلمين ومساهمتها فى توجيه النصح والإرشادات وتدخلات المنظمة لدى وزارة الداخلية البريطانية، وكذا السفارات العربية ووزارات عدل وداخلية الدول العربية.

وإصدار المنظمة كتبا عدة، من أبرزها كتاب بعنوان (ثقافة حقوق الإنسان) وثقت فـيه المنظمة خمسة ملتقيات فكرية هى :

- الـثقافة والمـثقفون وحقـوق الإنسان ١٩٩٤
- والمرأة وحقوق الإنسان ١٩٩٥
- التسامح وحقوق الإنسان ١٩٩٦
- والقدس وحقوق الإنسان ١٩٩٨
- والحصـار الدولـى وحقـوق الإنسان ١٩٩٨

كمـا نظمـت ملتقى فكريا لاحقاً حول (اللاجنسـية فـى الوطن العربى) "الملتقى الثامـن" تموز/يوليو ٢٠٠٠، وآخر حول المرأة والطفل فى العالم العربى.

كذلك نظمت ندوة فكرية بعنوان الإعلام وحقوق الإنسان، وأخرى عن "الصهيونية والعنصرية" .

كمـا توجهـت المـنظمة العربية عبر رئيسـها ببلاغ إلى النائب العام بخصوص اتهام شارون بارتكاب جرائم التعذيب وفقا للقـانون الـبريطانى خلال زيارته للندن، ونظمـت ورشـة عمل خاصة باللاجئين الفلسطينيين.

الشبكة العراقيـة لثقافة حقوق الإنسان والتنمية

عـرض الدكتور "عبد الحسين شعبان" رئيس الشبكة العراقية لثقافة حقوق الإنسان والتنمية تقرير الشبكة التي عقدت مؤتمرها الأول فى ٥ نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٤ فى بغـداد تحـت شعار "من أجل عراق حر وديمقـراطى تزدهـر فـيه ثقافة حقوق الإنسان والتنمية".

وجاء المؤتمر تتويجاً لعمل واسع قامت بـه الشبكة منذ إعلان تأسيسها فى مطلع العام ٢٠٠٠ وانطلاقتها الجديدة من بغداد ٢٠٠٣ خصوصـاً بعـد انضمام عدد من المنظمات والشخصيات الثقافية والحقوقية والأكاديمـية إلـيها، وفـى ظروف بالغة القسوة والتعقيد.

وانتخب المؤتمر لجنة اعتمادات وهيئة رئاسـة، ودرس النظام الأساسى للشبكة، وانتخـب بالإجمـاع الدكتور عبد الحسين شعبان مؤسس الشبكة العراقية، رئيسا لها وحـيا دوره المتمـيز، كمـا انتخب لجنة تنفـيذية من ٣٠ عضوا. وأوصى المؤتمر بـالعديد مـن التوصـيات المهمة، وعلى رأسها :

- العمل على إنهاء الاحتلال وتحديد سقف زمـنى لانسـحابه ودفع العملية السياسية لإنجاز مشروع وطنى على أساس الوحدة الوطنـية وإجـراء انـتخابات عامة حرة ونـزيهة بإشـراف الأمم المتحدة لاختيار الشعب لممثليه.
- العمل على فضح وإدانة الانتهاكات التى قامت وتقوم بها قوات الاحتلال التى تشكل خرقا سافرا لاتفاقيات جنيف للعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الملحقة للعام ١٩٧٧ والسـعى لمقاضـاة المسـؤولين عن هذه الانتهاكات الجسيمة، ومطالبتهم بالتعويض اللازم.
- تحمـيل سلطات الاحتلال مسؤولية ما يحصل من انتهاكات فى السجون العراقية، وبخاصـة مـا اتضـح فضيحة سجن ابو غريـب والمطالـبة بتقديم المتهمين بهذه الارتكابات الى القضاء وكشف ذلك للرأى العـام. وقـرر المؤتمـر مواصلة جهود الشـبكة فـى هـذا الميدان على الصعيد الإقليمى والدولى.
- السـعى لتأسـيس مركز وثائقى لجمع المعلومات وتوثيق الانتهاكات التى تعرض ويـتعرض لها المواطن العراقى فى ظل الاحتلال وكذلك خلال العهود السابقة.
- أدان المؤتمـر كذلـك الانتهاكات التى تعرضت لها الطوائف الدينية والجماعات العرقـية، وبصفة خاصة تلك الاعتداءات الآثمـة التـي وجهـت إلى أماكن العبادة والمؤسسات.
- وتوقـف المؤتمـر عند ظاهرة العنف، خصوصـا عمليـات الذبح والقتل خارج القضـاء، واختطاف الأجانب والصحفيين والعاملين فى المنظمات الإنسانية، ودعا إلـى إدانـتها باعتـبارها منافـية لحقوق الإنسان.
- وأوصى المؤتمر بمتابعة قضية الدكتور عبد اللطيف المياح عضو الهيئة التنسيقية العليا للشبكة ومدير مركز بغداد لدراسات حقوق الإنسان الذى اغتالته قوى مجهولة فى مطلع العام ٢٠٠٤.

ووجـه المؤتمـر رسائل تحية وتقدير للعديـد مـن المنظمات الوطنية والعربية والدولـية، بيـنها المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

المعهد العربى لحقوق الإنسان

عـرض د."الطيـب الـبكوش" رئيس مجلس إدارة المعهد العربي لحقوق الإنسان لدور المعهد فى نشر ثقافة حقوق الإنسان مـن خلال العديد من الأنشطة والوسائل، واسـتهدافه تدريب كوادر المنظمات غير الحكومـية الحقوقية والنسائية، والتنموية، وكـذا واضـعى الـبرامج والمناهج في المؤسسـات التعليمـية، والصـحفيين والإعلاميين والموظفيـن المكلفين بإنفاذ القانون.

وكذا جهد المعهد في تدريب الناشطين علـى تنمـية المـوارد والمسـاعدات للمنظمات، و إجراء دراسات لتحليل قضايا حقـوق الإنسـان فـى الـبلدان المعنـية واحتـياجات الفـئات المستهدفة، وتنظيم دورات تدريبـية لتنمـية القدرات البشرية والتنظيمية.

وأشار إلى إنتاج المعهد للمواد اللازمة للتربـية علـى حقـوق الإنسان، وتدعيم عملـيات الرصـد الوثائقى والمعلومات، وتدعيم البناء المؤسسى للمنظمات العاملة فـي مجال حقوق الإنسان، وتطوير إدارة البرامج، وتنمية أسلوب الشراكة.

وقـد وزع علـى أعضـاء الجمعـية العمومـية نموذجاً معداً بإحصائيات حول أنشـطة التدريب التي قام بها المعهد منذ سنة ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٤.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في ألمانيا

وقـدم الأسـتاذ "نبـيل يعقوب" ممثل المنظمة العربية لحقوق الإنسان في ألمانيا تقرير منظمته الذي ركـز على قضيتيـن أساسيتين، الأولى تتعلق باندماج المواطنين والمقيميـن ذوي الأصـول العربـية والإسلامية في المجتمع الألماني.

كمـا قـدم لتأثـيرات بعض الأحداث والوقائع على ذلك الاندماج، ودور اليمين المـتطرف في إذكاء النزعات العنصرية فضـلاً عـن الـتحفظات التـي يـبديها المحـافظون وقوى أخرى بشأن الحساسية من نشوء مجتمعات موازية داخل المجتمع الألماني.

وذكر أنه أمر بات يرتبط بأنشطة بعض الجماعـات العربية والإسلامية المتشددة، الذيـن بالـرغم من وضوح الفاصل بينهم وبيـن غـيرهم، إلا أنـه يثير الشك لدى المواطنين الألمان حول نوايا كافة العرب والمسـلمين، بما يؤدي إلى تقليص وضع الجالـية العربـية والمسلمة ليتحولوا إلى مواطنين من الدرجة الثانية.

وأضاف أن مساعي النخب الثقافية في العالميـن العربي والإسلامي تقتضي دعم اندمـاج الجالـية فـي المجتمع الألماني، خاصـة وأن مشاريع ما يسمى بالإصلاح فـي الشـرق الأوسط وشمال أفريقيا التي انضـم حلف الناتو لمنفذيها تستهدف مزيد مـن الضـبط تجـاه الجاليات في أوروبا عموماً، ووصل الانضباط إلى حد ما الذي يجب أن ترتديه الفتاة في مدرستها.

والأمر الثاني يتعلق بوضع للاجئين من أصـول عربية وإسلامية، وفي ذلك تبرز قضية اللاجئين العراقيين الذين صار يقال أنـه انتفت أسباب لجوئهم بعد زوال نظام صـدام حسـين ويجب إعادتهم إلى بلدهم الأصلي، وهو ما لا يصح في ظل ظروف الحرب الشاملة الدائرة الآن في العراق.

وقال أن الأمر يستدعي تدخل المفوضية السـامية لشـئون اللاجئين لوقف مساعي طرد هؤلاء.

المنظمة المغربيـة لحقوق الإنسان

عرضت الأستاذة "آمنه بوعياش" ممثلة المـنظمة المغربية لحقوق الإنسان جهود المـنظمة فـى مجـال الدفاع عن حقوق الإنسـان ودورهـا فـى التدخل المباشر لصالح الضحايا.

وركـزت على نشاط المنظمة المرتبط بمواقـع ذات أهمـية فـى إعمال مبادئ وآلـيات حقـوق الإنسـان، وخصوصـاً التشريعات، والتى أصدرت بشأنها المنظمة مواقـف أو صـاغت مذكرات بشأنها إلى الجهـات المعنية، وأبرزها جهود الحد من التميـيز بيـن الجنسين والمرتبط بمدونة الأسـرة والإصلاحات التى رفقتها باعتبار ذلـك يكـرس مـبادئ المساواة واحترام المرأة.

كمـا أشـارت إلى جهود المنظمة في مجـال احـترام حقـوق المأجوريـن، والمسـاعي لتحرير مجال البث السمعى – البصـرى، وتطبـيقات قـانون الصحافة الجديـد، وكـذا تطبيقات قانون المسطرة الجنائية، وقانون الجديد لمكافحة الإرهاب، وقوانين الهجرة والجنسية.

فضـلاً عـن المساهمة في إنشاء هيئة الإنصـاف والمصالحة، ومراجعة الظهير المؤسـس للمجلـس الاستشـارى لحقوق الإنسـان، والمصـادقة على نظام ديوان المظالم.

وتطرقـت إلـى أن المنظمة تعتبر أن ملـف المناضـل "المهدى بن بركة" يمثل نموذجـاً صارخـاً للانتهاكات الجسيمـة

لحقـــوق الإنســـان، وأن المـــنظمة طالبت الســـلطات المغربـــية بـــرفع السرية عن التحقيقات والوثائق المتعلقة بالقضية.

وأكـــدت على إدانة الإعمال الإرهابية التى تعرض لها المغرب فى العام ٢٠٠٣ (الدار البيضاء).

وأشـــارت إلى أثر هذه الأحداث سلبياً علـــى أوضاع حقوق الإنسان، وقد سجلت المنظمة هذه الانتهاكات المختلفة في العديد من تقاريرها.

الجمعية اللبنانيـــة لحقوق الإنسان

عـــرض الأســـتاذ "نعمة جمعه" رئيس الجمعـــية اللبنانـــية لحقـــوق الإنسان آثر الوضـــع السياسي في لبنان على أوضاع حقـــوق الإنســـان، ولا ســـيما بعد صدور القرار ١٥٥٩ فضلاً عن الوضع المتدهور فـــي الجنوب اللبنانى بعد انسحاب القوات المحـــتلة، وبقاء الاحتلال في مزارع شبعا ومرتفعات كفر شوبا.

ثم تطرق إلى وضع حقوق الإنسان فى الداخـــل، وآثـــر الـــتجاذب حول التعديل الدستوري الخاص بملف التجديد الرئاسي.

كمـــا أشـــار إلى أبرز المشكلات التى باتـــت تواجـــه جهد المنظمات الحقوقية، وأبـــرزها ملف المفقودين والمخطوفين فى الحـــرب الأهلـــية، وعدم إجلاء مصيرهم حتى الآن.

فضلاً عن عدم تلبية الحقوق الاجتماعية والمدنـــية للفلســـطينيين فـــى المخيمات، والتعســـف الذيـــن يتعرضـــون له فـــي المخـــيمات التى تتنافى مع ابسط القواعد الإنسانية.

وأشـــار إلـــى استمرار تأثير العمليات الإرهابية التى تتعرض لها لبنان على ملف حقـــوق الإنســـان، وملاحقـــة الســـلطات للمعارضـــين سياســـياً، واكتظاظ السجون وخضـــوعها لوزارة الداخلية بدلاً من تلبية المطالب بإخضاعها لوزارة العدل.

كمـــا عـــرض للخطوات المختلفة التى اتخذتهـــا الجمعـــية والجوانـــب الذاتـــية والموضـــوعية، وأبـــرزها اتخاذ مقر دائم للجمعـــية، وجهودها لتكريم نشطاء حقوق الإنســـان، وعملها في مجال متابعة قضية المخطوفين والمفقودين فى الحرب الأهلية.

كمـــا أشـــار لجهد الجمعية في معالجة ملـــف الموقوفيـــن والسجناء بالتعاون مع المدعي العام التمييزي، ومساندة المبدعين والأدبـــاء فـــي مواجهة الإرهاب الفكري والثقافي.

كمـــا نـــوه بإقامـــة الجمعية للعديد من الندوات والدورات التدريبية حول مختلف مجالات وقضايا حقوق الإنسان.

وكذلـــك مشـــاركاتها فـــى العديـــد من المؤتمـــرات العربـــية والدولية والمحلية، ومتابعـــتها الدؤوبة للقضايا الإقليمية ذات التأثير البالغ في أوضاع حقوق الإنسان في لبنان.

المنظمة اليمنية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية

وقـــدم الأســـتاذ "فضـــل علي عبد الله" الأميـــن العـــام للمنظمة اليمنية للدفاع عن حقـــوق الإنســـان والحريات الديمقراطية تقريـــر منظمـــته الـــذي عكس مواجهتها لمحـــاولات الاختراق الحكومي المستمرة، مطالبـــا المنظمة العربية لحقوق الإنســـان بكافـــة أفرعها بالمساهمة في التصدي لها. ونـــوه بجهـــود منظمـــته وأعضـــائها في تصـــحيح الأوضاع الحالية لتجنب الوقوع تحـــت هيمنة الحزب الحاكم أو الأحزاب الأخرى.

وعـــرض للدور الذي لعبته منظمته في العديـــد مـــن القضايا الهامة على الساحة اليمنـــية، وعلى رأسها ما تحقق من نجاح بالتعاون مع الأمانة العامة للمنظمة العربية لحقـــوق الإنسان في إنقاذ وإجلاء مصير مسئول يمني سابق.

كما بين تصدي المنظمة للفساد المنظم الـــذي بات يؤرق المواطن اليمني، وكذلك مســـاعي المنظمة لصيانة استقلال القضاء ووقـــف مخالفات السلطة التنفيذية، وعلى رأســـها جـــرائم القتل العمد التي يرتكبها الجـــنود النظاميون بدون محاكمة الضحايا أو محاسبة الجناة.

كذلـــك أشـــار إلـــى دور منظمته في مواجهة أية انتهاكات لحرية الرأي والنشر بوقوفهـــا إلـــى جانب العديد من الصحف ودور النشر والصحفيين في القضايا التي تصل بأدائهم لمهنتهم.

فضـــلاً عـــن دخول منظمته على خط التصدي لمشاكل الفاقة والبطالة خاصة في المحافظـــات الواقعة في الجنوب، وقضايا اســـتبعاد مســـئولين ســـابقين وأسرهم من الوظـــائف العامة والمنح الدراسية، مطالباً بالتضـــامن مـــع منظمته في حل القضايا لكبرى التي تتصدى لها.

المنظمة السودانية لحقوق الإنسان

أشار الدكتور "أمين مكي مدني" رئيس المنظمة السودانية لحقـــوق الإنسان بداية

إلـى عـودة المـنظمة إلـى الداخل منذ خـروجها عقـب وقوع حركة الإنقاذ في ١٩٨٩، بعد أن كانت أصابها التشتت بين القاهـرة ولـندن ونـيويورك وبـاريس وأمسـتردام، رغـم الجهود العديدة التي بذلتها بالتعاون مع المنظمة العربية لحقوق الإنسـان والمـنظمات الدولـية الأخرى للكشـف عـن الانـتهاكات الجسيمة التي وقعت خلال هذه الفترة في السودان.

وذكـر أنه تم تشكيل لجنة تمهيدية في المنظمة عقب عودتها للداخل حالياً لإعداد النظاميـن الأساسـي والداخلي، وتشكيل وحـدات العمـل والنشاط، والاشتباك مع قضـايا هـذه المـرحلة الدقيقة في حياة السودانيين اتصالا بقضايا السلام والتحول الديمقراطي المنشود والتسامح والتعددية.

وأعـرب عـن أمل المنظمة السودانية لحقوق الإنسان في أن تستفيد المنظمة من علاقـتها بدوائـر الـتفاوض الجارية في الوقـت الحالـي في تعزيز وضع قضايا احـترام حقـوق الإنسـان فـي أولويات التسوية.

كذلك ذكر أن المنظمة تعد حالياً لقضايا الارتكاز في مراحل التحول والتسوية التي تتعلق بأبعاد إعمال العدالة الانتقالية.

ودعـا لمنظمة العربية لحقوق الإنسان بأفرعها المنتشر على اتساع العالم العربي إلـى التكاتف في سعيها المشترك لنصرة مـبادئ حقـوق الإنسـان والديمقراطـية والحريات.

ونوه بظروف النزاعات الأهلية السائدة في السودان حالياً، وإلى المشكلات الناجمة عـنها وعـن سبل معالجتها على أوضاع حقـوق الإنسـان حالياً، مشيراً إلى تزايد الأزمة عقب اندلاع الصراع فـي اقليـم دارفـور، بيـنما سـبل حل الصراع في الجنوب لم تصل لغايتها حتى الآن.

الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان

قـدم الأسـتاذ "بوجمعة غشير" رئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان تقريره عـن تطور عمل الرابطة منذ إنشائها في العـام ١٩٨٧ فـي ظروف عمل الحزب الحـاكم إلـى مرحلة التعددية المقيدة التي تتصدى لانتهاكات من جانبي سلطة الدولة وأجهزتها وإرهاب الجماعات المتطرفة.

ونـوه بصـعوبات الحياد الذي عملت الرابطة على تعزيزه بين طرفين يدعي كل مـنهما أنه صاحب الحق، وتداعيات هذا الحـياد علـى الـرابطة التي عانت من الطرفين، ولا تزال حتى اليوم رغم جهدها المكثف غير قادرة على تحديد الجهة التي اغتالت رئيس الرابطة السابق "يوسف فتح الله".

وعرض لنشاطات الرابطة التي تنوعت بيـن تعمـيق دورهـا في رصد ومتابعة الانتهاكات الخطيرة لحقوق المواطنين من جانـب السـلطات ومن جانب الجماعات المتطرفة.

وكـذا لنشاطات الرابطة في المجالات الفكـرية والدورات التدريبية والتفاعل مع أنشطة مؤسسات المجتمع المدني المختلفة، فضلاً عن التعاون مع المنظمات الإقليمية وعلـى رأسـها المـنظمة العربية لحقوق الإنسـان، وكـذا تنظـيمات أخرى على الصعيد الدولي.

وأشار لدور الرابطة في مناقشة العديد مـن التشـريعات والـتعديلات التشريعية الجديدة، لا سيما فيمـا يتعلـق بالمـرأة والأسرة وقوانين العمل.

كمـا وزع تقريراً للرابطة صدر بشأن تطورات حالة حقوق الإنسان في الجزائر خلال العام ٢٠٠٣ يوضح تطور مجالات عملهـا لرصد التطورات المتعلقة بإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتتصـدى فـيه الـرابطة لقضايا التنمية البشرية والفقر، وتسعى من خلاله لمواجهة الفساد وتعزيز مبادئ الحكم الجيد.

الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان

قـدم الأستاذ "المختار الطريفي" رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان تقريـر الرابطة الذي ركز على الأنشطة والـتطورات الرئيسـية منذ عقد الجمعية العمومـية للـرابطة فـي العـام ٢٠٠، والصـعاب القانونـية والقضـائية التـي واجهـتها ونجحت في التخلص من معظم آثارها بصمود رغبة أعضائها في الحفاظ علـى استقلالها، رغم استمرار وجود ١١ قضية معلقة حتى الآن.

وأعرب عن تقديره لتضامن المنظمات المختلفة عربياً ودولياً مع الرابطة، وبينها المـنظمة العربـية لحقوق الإنسان واتحاد المحامين العرب.

وعـرض لـدور الرابطة في عدد من القضـايا الرئيسـية التي تصدت لها مثل كفالـة اسـتقلال القضاء وحرية الإعلام، مـنوهاً بالـتقارير لتي أصدرتها الرابطة خـلال الأعـوام الماضية حول تطورات حالـة حقوق الإنسان في تونس، وتصديها للانتهاكات المختلفة، وخاصة التي تقع في السـجون بحـق المعتقليـن والسـجناء السياسيين، وكـذا الانتخابـات الرئاسيـة

والبرلمانية التي جرت مؤخراً، وتداعيات مكافحة الإرهاب.

كما أشار إلى تطور اهتمامات الرابطة باتجـاه الحقـوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافـية، واشـتباكها مـع قضايا حرية المعلومـات التـي دعـا المنظمة العربية لحقوق الإنسان بكافة أفرعها لحث الاهتمام بها في الفترة المقبلة.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – غـزة

وعـرض الأسـتاذ "راجي الصوراني" مديـر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في غزة تقريراً عن تطور أداء مركزه منذ تأسيسـه قبل أكثر من ١٠ سنوات، أشار فـيه إلـى أنه دعا فريق خبراء دولي من ثلاث دول أوروبية لمراجعة وتقييم أنشطة المركز وسياساته وأداءه المالي والإداري، وذلـك بمناسـبة مرور ١٠ سنوات على التأسيس، وجرت المراجعة لمدة ٢٢ يوماً وجـاءت النتائج لصالح المركز وأكثر من المتوقع، وكان الهدف الأصلي هو البحث عـن جوانـب القصـور التي تؤدي إلى تصـحيح أوجـه الخلل المختلفة، وجاءت النـتائج منصفة لـ ٤٦ من طاقم المركز وجهدهـم الكبـير داخل الأرض المحتلة، وأشـار إلى أنه لم يكن مكنا دعوة خبراء عـرب لعـزوفهم فـي ضوء المعطيات السياسية عن المشاركة.

وعن الوضع داخل الأراضي الفلسطينية المحـتلة، أشـار إلى المتغيرات المرتبطة بانـتهاء حقـبة الرئيس ياسر عرفات بعد وفاتـه الـذي جرى تكريم نضال الشعب الفلسطيني عربياً ودولياً ممثلاً في شخصه لحظـة رحيلـه، وانتهاج الانتقال السلمي والديمقراطـي للسـلطة فـي الدولـة والمؤسسـات لتجنـب الوقـوع فـي فك المخططات الإسرائيلية.

وأيضاً ضرورة الالتفات إلى ما أورده تقريـر الأميـن العام عن استثمار النصر االتاريخي الذي تحقق بفتوى محكمة العدل الدولية بشأن جدار العزل العنصري.

كذلـك عـرض للصعوبات المرتبطة بـالوقوع فريسة لاحتلال يمارس مختلف الجـرائم بمنهجـية منظمة وبدعم أمريكي مطلق، بما في ذلك مشاريع ما يسمى بفك الارتباط الأحادي الذي نرفضه لما يشتمل عليه من تكريس للاحتلال بإعادة الانتشار وابـتلاع للأراضـي وزرع بذور الحرب الأهلية الفلسطينية.

وأشار إلى طبيعة الجرائم التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني بكافة فئاته وعلـى رأسـها المدنيين وعدم اكتراثها بالمواثيق الدولية المختلفة، مطالباً بتصعيد الاهـتمام العربـي بالحضور في المحافل الدولـية لعكـس اهتمامات وهموم الشعب الفلسطيني.

المجموعة القطرية في مصر

وعـرض الأستاذ "محسن عوض" مثل المجموعـة القطرية في مصر لمستجدات حالة حقوق الإنسان على الساحة المصرية فـي هـذه الأونـة، وعلى رأسها قضية استمرار العمل بقانون الطوارئ واستمرار ظاهـرة التعذيـب فـي السجون ومراكز الاحتجاز.

كمـا أشار إلى بروز قضية الحريات، وخاصـة حرية الرأي والتعبير والقضايا المرتبطة بحريات النشر واستمرار ملاحقة الصـحفيين بـرغم التوجهات التي أعلنها رئـيس الجمهورية منذ فترة بشأن تعزيز الحـريات السياسـية ومشاركة المواطنين وإلغاء الحبس في جرائم الرأي والنشر.

وطالـب الأمانة العامة للمنظمة العربية لحقـوق الإنسان بضرورة منح مزيد من الاهـتمام للعضوية الفردية المتنامية والتي تجابـه مشـكلات تنشيطها وتوظيفها في المـنظمة، لتعظـيم الاستفادة من القدرات الهائلـة والمبدعة لهؤلاء الأعضاء الذين يسعون للنشاط تطوعياً.

المنظمة المصرية لحقوق الإنسان

وقدم الأستاذ "حافظ أبو سعدة" أمين عام المـنظمة المصرية لحقوق الإنسان تقريراً عـن مسـتجدات حالة حقوق الإنسان في مصـر، مؤكداً على ما أشار إليه الأستاذ "محسن عوض" من الآثار السلبية المؤسفة لاستمرار العمل بقانون الطوارئ الذي لا يـزال يكـبل الحـريات المدنية والحياة السياسية والحزبية، والقدرة على التصدي للانـتهاكات العديـدة للحقـوق الأساسية والحريات العامة.

كمـا أكـد على مخاطر تفشي ظاهرة التعذيـب في السجون ومراكز الاحتجاز، والتـي أودت بحـياة الكثيريـن مـن المحتجزيـن، وكـذا علـى مخاطر عودة العمـل بـنهج إحالة المدنيين إلى المحاكم العسكرية والاستثنائية.

وذكر أن القيود عل الحريات العامة لا تـزال واسـعة، وبخاصة الحق في حرية تكوين وعمل الجمعيات الأهلية منوهاً بأن نجـاح منظمته في الحصول على الإشهار جاء بعد معركة إدارية وقضائية طويلة.

العـــراق

الفلوجة : عنوان مأساة إنسانية متجددة

ازداد الوضع الإنساني والأمني تفاقماً في مدينة الفلوجة ومحيطها بعد الاجتياح الأمريكي لها في أسوأ صور جـرائم الحـرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها منذ احتلالها للعراق قبل أكثر من عام ونصف، بعد أن مهدت لهـذا العـدوان مـن خلال توظيف دور الحكومة المؤقتة التي سعت حثيثاً لإفشال جهود الوساطة التي بادر إليها المجلـس الوطنـي المؤقـت، عبر فرض شروط تعجيزية على سكان المدينة لايمكلون تطبيقها، فضلاً عن التمهيد لإسـكات الأصوات المحتجة بوضع قوات الحرس الوطني العراقي موضع المواجهة ضد إخوانهم العراقيين، والأمر بفرض حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد عدا الشمال الكردي، وغلق الحدود العراقية مع الدول المجاورة.

وقـد بدأت قوات الاحتلال والقوات العراقـية باقـتحام المدينـة وتنفيذ عملية "الشـبح الغاضـب" فـي التاسـع مـن نوفمـبر/تشرين ثان بعد حصار دام لعدة أيام، وقد شارك في عملية الاجتياح قرابة ١٢٠٠٠ جـندي أمريكـي وعراقي، وقد اتسـمت عمليات الاجتياح بالعشوائية عبر اللجـوء إلـى القصـف الجوي المكثف بمشاركة المدفعية والدبابات، التي شرعت فـي تدمير البلدة تدميراً شاملاً دون تمييز بيـن مدنـي وطفـل وامرأة وكهل وبين مسـلح، ولم تحترم قوات الاحتلال قدسية الأماكـن الدينـية فهدمـت المساجد على رؤوس المصلين، وقتلت الجرحى اللاجئين إلـيها دون جريرة سوى كونهم عراقيون، وهدمـت المستشـفيات علـى المصابين والأطـباء، وارتكـب جنود الاحتلال من جديـد العديـد مـن الفظائع والانتهاكات أعـادت إلـي أذهان العالم ما تكشف من وحشـية جـنود الاحـتلال وممارساتهم اللاإنسـانية في سجن أبي غريب، وأكدت من جديد أن انتهاكات قوات الاحتلال في العراق ليس حالات فرديـة كمـا تـردد وزارة الدفاع الأمريكية.

وقـد اسـتمرت قـوات الاحتلال في سياستها التي انتهجتها منذ بدء حربها على العـراق فـي التكـتم عن الحجم الحقيقي للمصـابين والقتلى، فحتى الآن لم تتوافر أرقـام حقيقية عن ما خلفه اجتياح الفلوجة مـن ضـحايا، إلا أن العديد من المصادر العربـية والدولـية قدرتها بالآلاف، بينما أعلـن وزيـر العـدل العراقي أن عملية الاجتـياح قـد أسـفرت عن مقتل قرابة ١٦٠٠ مسـلح في الأيام الأولي للاجتياح فقط، وقدر ضابط أمريكي أن عدد القتلى العراقيـين يصل إلي قرابة ١٢٠٠ مقاتل، وأعلنت العديد من المنظمات الدولية، من بيـنها الهـلال الأحمر العراقي والصليب الأحمـر أن مدينة الفلوجة أصبحت منطقة كـوارث بسـبب تـناثر المئات من جثث القـتلى في الشوارع وتحللها، إضافة إلى عجـز الأطباء عن الوصول إلي الجرحى ومداواتهـم، وغياب المياه والكهرباء عن المدينـة منذ بدء عملية الاجتياح. وطالبت منظمات الإغاثة القوات الأمريكية السماح لها بنقل الأغذيـة والأدويـة والمياه إلي المدينة المنكوبة، ومن ناحية أخرى أعلنت جمعية الهلال الأحمر العراقية أنها طلبت مـن القوات الأمريكية والحكومة العراقية المؤقـتة السماح لها بنقل مواد إغاثة إلي المدينـة وتشـكيل وفـد طبي يذهب إلي المستشـفى الرئيسي في المدينة إلا أنها لم تتلق أي رد.

وعلـى صـعيد آخـر صرح الجنرال جـورج كاسـي -أعلـي قائد ميداني في العراق- إلي صحيفة لوس أنجلوس تايمز أنه من بين المعتقلين الذين تم اعتقالهم في الفلوجـة والذي يصل عددهم إلي ١٠٠٠ معتقل، وجد فقط ١٥ مسلح غير عراقي، الأمـر الـذي يبدد مزاعم قوات الاحتلال والحكومة العراقية المؤقتة أن الدافع وراء اجتياح الفلوجة هو القضاء على المسلحين الأجانـب، وهي نفس المزاعم التي عادت لترديدها تمهيداً لاجتياح الموصل وغيرها من مدن العراق الأوسط.

وقـد نـددت **المنظمة العربية لحقوق الإنسـان** بالجـرائم التـي ترتكبها قوات الاحتلال في العراق وأصدرت العديد من بيانات الإدانة جاء فيها:

"أدانت المنظمة العربية لحقوق الإنسان المذابح الواسعة التى ارتكبتها قوات الاحتلال الأمريكي في أرجاء مدينة الفلوجة، والتي بلغت ذروتها بجرائم قتل جرحى بدماء باردة وثقتها التلفزة الدولية، تعكس منهجاً اعتمدته القوات المعتدية، والتي مارست في الوقت ذاته حظراً على تدفق الإغاثة للمنكوبين في المدينة والنازحين خارجها، كما فرضت حظراً إعلامياً وأخضعت تقارير المراسلين للرقابة بحسب هيئة الإذاعة البريطانية".

وسجلت المنظمة أسفها لمشاركة قوات عراقية في العمليات العسكرية ضد مدينة الفلوجة والتي وفرت الغطاء اللازم لقوات الاحتلال الأمريكي وجرائمها.

وأضاف البيان "أن المنظمة التي طالما أدانت جرائم الحرب الأمريكية في العراق، ولم تحد عن مطلبها بضرورة جلاء القوات المحتلة، تضم صوتها إلى جماعات حقوق الإنسان العربية والدولية ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في التشديد على ضرورة إجراء تحقيق في الجرائم التي ارتكبت".

ودعت المنظمة إلى أن يكون هذا التحقيق دولياً تتوافر له مقومات الجدية والنزاهة، ولا يماثل ذلك التحقيق الذى جرى في شأن فضيحة سجن أبو غريب ولم يتح التوصل إلى المسئولين الحقيقيين عن الجرائم، ويحقق وفاء المجتمع الدولي بمسئولياته في ملاحقة ومحاسبة المسئولين عن ارتكاب جرائم حرب في العراق تطبيقاً لنصوص اتفاقيات جنيف، ولا سيما الاتفاقيتين الثالثة والرابعة للعام ١٩٤٩.

كما طالبت المنظمة بتوفير آلية مراقبة دولية لمتابعة ورصد أية انتهاكات تتصل بالمساس بقواعد القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان في العراق".

مأزق الانتخابات

ومع اقتراب موعد الانتخابات العامة المزمع إجراؤها في أواخر يناير/كانون ثان، يبدو للعلن أن هناك إصراراً من جانب كلاً من الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني المؤقت، وقبلهما الولايات المتحدة الأمريكية على ضرورة إجراء الانتخابات في موعدها، وهو ما تباين ومواقف تيارات عراقية مختلفة، تعارض إجرائها بسبب الأحوال الأمنية المتدهورة، كذلك لعبت القوى الدينية دوراً بارزاً سواء بالتأييد أو الدعوة للامتناع فبينما حث المرجع الشيعي آية الله على السيستاني العراقيين على الإقبال على صناديق الاقتراع وأصدر فتوى جاء فيها أن "الامتناع عن الانتخاب يؤدي إلي جهنم"، فقد دعت قيادات سنية بارزة إلي مقاطعة الانتخابات، وطالبت أخرى معتدلة بإرجائها بسبب تدهور الوضع الأمني خاصة في المناطق السنية، وفيما يلي مسحاً سريعاً للمشهد الانتخابي في العراق:

أعلنت الأحزاب الشيعية الرئيسية، تدعمها أكبر العشائر السنية والأكراد والتركمان تشكيل تحالف لخوض الانتخابات في لائحة واحدة أقرها المرجع الشيعي السيستاني، ويضم التحالف المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، والمؤتمر الوطني، وحزب الدعوة، وتضم اللائحة ٢٠ جماعة وحركة وحزب سياسي، كذلك يضم التحالف زعيم قبيلة شمر السنية التي تعد من أهم القبائل العربية ذات النفوذ في مناطق الوسط، وبشكل خاص حول الموصل، الأمر ذا الدلالة الهامة في ضوء استمرار نشاط المقاومة، كما انضمت جماعة من الأقلية التركمانية، وحزب يمثل الشيعة الأكراد. ومن المتوقع أن تشمل القائمة ٢٤٠ اسماً سينافس أصحابها على ٢٧٥ مقعد في الجمعية الوطنية العراقية الانتقالية.

من ناحية أخرى أكد مقتدى الصدر زعيم جيش المهدي موقفه الرافض للمشاركة في الانتخابات رغم ما تناقلته بعض الصحف ووسائل الإعلام عن تراجعه عن موقفه نتيجة للحصار المفروض عليه وعلى أنصاره، وإغلاق مكتبه، فضلاً عن اعتقال العديد من تياره، إلا أنه أكد على استعداده لدعم قائمة وطنية إذا لبت الحكومة العراقية مطالبه وأفرجت عن المعتقلين.

فلسطين

الانتفاضة فى مطلع عامها الخامس

جرائم إسرائيلية لا حدود

استمرت إسرائيل خلال شهري أكتوبر/تشرين أول ونوفمبر/تشرين ثان في ممارسات القمع بحق الشعب الفلسطيني، والتي تقع جملة وتفصيلاً بين جرائم العدوان وجرائم العقاب الجماعي ضد المدنيين، والتي شملت جرائم الاغتيال والاجتياح وهدم للمنازل، فضلاً عن الاستمرار في عمليات التجريف لاستكمال بناء الجدار العازل، والإغلاق شبه

الشامل، وإطلاق النار العشوائي على المدنيين عند الحواجز العسكرية.

فضلاً عن تصعيدها للتوتر على الصعيد الإقليمي بعدما قتلت بدماء باردة ثلاثة من جنود الشرطة المصريين عبر الخط الحدودي برفح جنوبي غزة.

.. على الصعيد الميداني

ففي ٢٤ أكتوبر/تشرين أول اجتاحت القوات الإسرائيلية الحي النمساوي وبطن السمين في خان يونس، واستمرت عملية الاجتياح لمدة يومين، مما أسفر عن استشهاد ١٧ مواطناً من بينهم طفلان، وإصابة ٧٦ آخرين من بينهم ٢٨ طفلاً، ودمرت ٢٩ منزلاً سكنياً بشكل كلي، وخمسة منازل بشكل جزئي ودمرت مصنعين وجرفت ٨ دومنات زراعية.

وفي ١١ نوفمبر/تشرين ثان اقترفت قوات الاحتلال قتلت ٤ مدنيين، وأصابت ٩ آخرين، وجرفت ١٢٠ دونم زراعي في حي الشيخ عجلين وحي الزيتون في مدينة غزة، فقد توغلت قوات الاحتلال تدعمها الآليات العسكرية والطائرات المروحية مسافة تقدر بنحو ١٠٠٠ متر، وتحت غطاء كثيف من القصف العشوائي.

وفي ٢٥ نوفمبر/تشرين ثان توغلت قوات الاحتلال معززة بالآليات والمروحيات داخل حي السلام المجاور للشريط الحدودي مع مصر جنوب مدينة رفح، واقتحمت منازل سكنية، وقامت بتفتيشها وأخلتها من سكانها، ومن ثم قامت بتفجيرها، وقد أسفر عن عملية التوغل تدمير منزلين آخرين بشكل كلي، وتدمير خمسة منازل آخرى بشكل جزئي، وقد تصدى المدنيين الفلسطينيين لجنود الاحتلال، مما أسفر عن استشهاد اثنين وإصابة ٩ آخرين، فضلاً عن اعتقال ٢ آخرين.

وفي التاسع من ديسمبر/كانون أول استشهد خمسة فلسطينيين برصاص الاحتلال الإسرائيلي في رفح على حدود قطاع غزة مع مصر، حيث أطلق جيش الاحتلال نيرانه على شباب فلسطينيين بزعم محاولتهم شن هجوم أو تهريب أسلحة عبر الحدود مما أدى لاستشهاد ثلاثة منهم، وهم من سكان حي السلام بمخيم رفح بينما قضى الرابع متأثرا بجراحه.وقد استهدف جنود الاحتلال بعد فترة وجيزة شابين آخرين فاستشهد أحدهما وأصيب الآخر وهو في حالة خطرة بأحد المستشفيات الإسرائيلية.

وفي إطار سياسة العقاب الجماعي التي تنتهجها القوات الإسرائيلية ضد عائلات المواطنين الذين نفذوا عمليات استشهادية، فجرت قوات الاحتلال في ٢٥ نوفمبر/تشرين ثان منزل تعود ملكيته لعائلة المعتقل نزار شحادة، وفي ٢٦ نوفمبر/تشرين ثان دمرت منزلاً في الخليل أيضاً يعود لعائلة الشهيد مالك عبد السلام، وفي ١ ديسمبر/كانون أول فجرت قوات الاحتلال منزل في مخيم الدهيشة للاجئين الفلسطينيين وتعود ملكية المنزل للمعتقل محمد موسى هماش.

وعلى صعيد الجدار الفاصل واصلت قوات الاحتلال أعمال البناء في محيط مدينة القدس الشرقية، حيث تجري أعمال بناء المقاطع الأسمنتية في محيط جامعة القدس، وذكر **المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان** أنه بانتهاء بناء المناطق الأسمنتية على هذه المساحة تكون تلك المنطقة قد أغلقها الجدار بشكل كامل، وأكد باحثو المركز أنه تم الانتهاء من العمل في المنطقة الممتدة شمالي مدينة القدس وحاجز قلنديا جنوبي مدينة رام الله وقد أقامت قوات الاحتلال مواقع عسكرية ثابتة في محيط المفترق فضلاً عن إقامة مواقع أخرى على طول امتداد الجدار هناك، ومن ناحية أخرى جرفت قوات الاحتلال في ٢٨ نوفمبر/تشرين ثان أراضي قرية دير العسل أقصى جنوب غربي محافظة الخليل، تمهيداً لبناء الجدار في هذه المنطقة.

كذلك أصدرت قوات الاحتلال أمراً عسكرياً بمنع السكان من البناء على طرفي الجدار في محافظة جنين أقصى شمال الضفة الغربية، وقد تسلمت قوات الارتباط المدني الفلسطيني أمراً عسكرياً في ٢٥ نوفمبر/تشرين ثان من قائد الجيش الإسرائيلي بمنع بناء واستخدام الأراضي الواقعة على طرفي الجدار لمسافات تتراوح بين مائتين وثلاثمائة متر، وسوف يسري العمل بهذا القرار في نهاية شهر ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٤.

.. وعرقلة إجراء الانتخابات الفلسطينية

وعلى صعيد الانتخابات الفلسطينية المرتقبة رحبت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالانتقال السلمي للسلطة في أعقاب وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، ودعت المجتمع الدولي إلي الضغط على إسرائيل تهيئة الأجواء المناسبة لإجراء الانتخابات الفلسطينية.

وعن موقف الفصائل الفلسطينية المختلفة من الانتخابات، انتهت الأزمة داخل حركة فتح -كبرى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية- بشأن تحديد اسم مرشحها لموقع الرئاسة، بعدما انسحب مروان البرغوثي أمين سر حركة فتح في الضفة الغربية من سباق الترشح في مواجهة محمود عباس "ابو مازن" الذي تؤيد غالبية الحركة ترشيحه، ومن المعروف أن البرغوثي لا يزال أسيراً لدى سلطات الاحتلال التي حاكمته بالمخالفة للقانون الإنساني الدولي، وعاقبته بالمؤبد خمس مرات والسجن لسنوات أخرى بتهم المشاركة في التخطيط لقتل إسرائيليين في الضفة الغربية.

وكان البرغوثي يشترط للانسحاب من سباق الترشح ألا يتخلى مرشح الحركة عن ثوابت العمل الفلسطيني داخل فتح بما في ذلك عدم التفريط في استعادة القدس الشرقية المحتلة وحق العودة للاجئين الفلسطينيين، وهو ما أكدته تصريحات عدة لأبو مازن في أوقات سابقة.

وحول الانتخابات المرتقبة، فقد أعلنت كل من حركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي" و"الجبهة الشعبية" مقاطعة الانتخابات بسبب استمرار نهج التفرد من قبل السلطة ورفض الاستجابة لمطالب الفصائل بإعادة ترتيب البيت الفلسطيني قبل إجراء الانتخابات، وتشكيل قيادة وطنية موحدة تأخذ في الاعتبار الواقع الذي حصل منذ اندلاع الانتفاضة قبل أربع سنوات، كما بنت حماس مقاطعتها على رفض إجراء الانتخابات على أساس التقيد بنهج أوسلو ١٩٩٣.

بينما دخل السباق الناشط السياسي والاجتماعي الفلسطيني د. مصطفى البرغوثي رئيس المبادرة الوطنية الفلسطينية، ويعد حالياً من أبرز المنافسين لأبو مازن رشح فتح التي تعد بمثابة الحزب الحاكم.

وعلى صعيد آخر وصلت إلى الأراضي الفلسطينية اللجنة الأوروبية لمراقبة الانتخابات، التي يرأسها عضو البرلمان الأوروبي، رئيس الوزراء الفرنسي السابق ميشيل روكار، وتضم ١٣ مراقباً أوروبياً من أصل ٢٦٠ سيصلون إلي الأراضي الفلسطينية في الأيام المقبلة للاشراف على ١٦ دائرة انتخابية في الضفة الغربية وقطاع غزة ومراقبتها.

ووجهت اللجنة انتقاداً حاداً للحكومة الإسرائيلية، لممارسات إسرائيل على الأراضي الفلسطينية، مؤكدة أنه مع استمرار هذه الممارسات لن يكون بالإمكان إجراء الانتخابات الفلسطينية، ونددت روكار بتعرض سلطات الاحتلال الإسرائيلية لاثنين من مرشحي رئاسة السلطة الفلسطينية مصطفى البرغوثي وبسام الصالحي، كما استنكر اعتقال أربعة من مرشحي الانتخابات المحلية في إحدى بلديات الخليل جنوب الضفة. وذكر أنه "الآن بوضوح لن يكون بالإمكان إجراء الانتخابات الفلسطينية في الظروف القائمة، ونبهت اللجنة الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني إلى أن قرار الاستمرار أو تأجيل الانتخابات سيقع على عاتقهما سويا، وأن مهمة المراقبين الإشراف على العملية الانتخابية وتحليل مجرياتها".

وشدد روكار على ضرورة توقيع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي على اتفاق خطي لضمان إجراء الانتخابات وفقاً للمعايير التي جرت فيها انتخابات العام ١٩٩٦ يسمح بحرية الحركة لجميع المرشحين والفرق العاملة معهم.

وطالب روكار المسؤولون الإسرائيليون الالتزام بما تعهدوا به أمام عدد من زعماء ووزراء خارجية الدول الكبرى والأطراف الإقليمية الذين زاروا المنطقة في الفترة الماضية بإزالة جميع العراقيل التي تقف أمام انتخابات ديموقراطية وسلسة لانتخاب أول رئيس للسلطة الفلسطينية بعد رحيل الرئيس ياسر عرفات.

تونس

إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية

شهدت البلاد في ٢٤ أكتوبر/تشرين الأول إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وذلك لاختيار رئيس البلاد للفترة الرئاسية المقبلة والبالغة ٥ سنوات، ولاختيار برلمان البلاد المكون من ١٨٩ مقعد موزعة علي ٢٦ دائرة.

وهذه هي المرة الأولي التي تشهد فيها البلاد ترشح أربع شخصيات للرئاسة ولقد أقر المجلس الدستوري الترشيح لكلا من الرئيس زين العابدين بن علي عن حزب التجمع الدستوري الديمقراطي (الحزب الحاكم) ومحمد بوشيحه مرشح حزب الوحدة الشعبية ومنير الباجي مرشح حزب الاجتماعي التحرري ومحمد الحلواني المرشح باسم المبادرة الديمقراطية.

وقد أعلن حزبان ممثلين في البرلمان

تأييدهم للرئيس بن علي وهما حركة الديمقراطيين الاشتراكيين (١٣ نائب) والاتحاد الديمقراطي الوحدوي (٧ نواب).

في حين أعلن حزبان غير ممثلين في البرلمان مقاطعة الانتخابات الرئاسية وهما الحزب الديمقراطي التقدمي والمنتدى الديمقراطي للعمل والحريات ويذكر انه لا يمكن الترشيح إلا لبعض الشخصيات السياسية المسؤولة عن أحزاب لها مقاعد بالبرلمان واستبعاد من ليس له تمثيل بالبرلمان من أحزاب مسجلة أو غير مسجلة من حق الترشيح.

ويذكر أن الرئيس بن علي يتولي السلطة منذ ١٩٨٧ وقد انتهت ولايته الثالثة والأخيرة هذا العام، وقد جرى تعديل الدستور أثناء فترة حكمه الثالثة في ٢٠٠٣ بإجراء استفتاء شعبي يسمح بترشيح من يتولى رئاسة البلاد لولاية رابعة من خمس سنوات.

وقد أنشأ الرئيس بن علي مرصدا للانتخابات برئاسة "عبد الوهاب الباهي" نقيب المحامين الأسبق وعضوية ١٤ من الشخصيات العامة والمعروفة بنشاطها في مجالات القضاء وحقوق الإنسان والإعلام، والتي أشارت بعض المصادر المحلية والدولية إلى أن غالبيتها قريبة سياسيا من الحزب الحاكم.

وكانت التحفظات واسعة على أداء المرصد، لا سيما مع إعلان رئيس المرصد أنه سوف يقدم نتائج العمل إلى الرئيس بن علي من دون نشر أعماله لعموم الناخبين أصحاب الحق في الانتخاب، كما لوحظ أن المرصد لم يعتمد على معايير تتوافق والمعايير الدولية الخاصة بمراقبة الانتخابات.

كما ثارت انتقادات حادة بشأن خضوع الإعلام والدعاية السياسية لإدارة السلطة التي تحول دون صدور العديد من العناوين الصحفية والإعلامية المستقلة والمعارضة.

وفي هذا الصدد قامت الرابطة التونسية حقوق الإنسان بمتابعة وسائل الإعلام أثناء الفترة الانتخابية، ولاحظت أن جميع وسائل الإعلام قد قامت بتقديم تغطية ساحقة للرئيس زين العابدين بن علي و ذلك بمعدل ٧٧% في الإذاعة والتليفزيون و٩٢% في الصحف وأن الاتجاه العام لهذه التغطية كان باستخدام شعار (إنجازات تونس) والتأكيد علي أن ذلك كان نتيجة قراراته السياسية.

وقد قامت الحكومة أيضا بتعزيز ترشيح الرئيس بن علي بطريق غير مباشر عن طريق إعلان قرارات تهدف إلى تحسين حياة المواطنين وإبرازها إعلاميا، ولم يحصل أي مرشح من المرشحين علي تغطية مناسبة لذلك.

وهذا بالإضافة إلى عدم قدرة المرشحين في اللجوء لمحطات إذاعية أو قنوات تليفزيونية خاصة أو أجنبية أو بالخارج لغرض الدعاية خلال الحملة وإلا تعرض لعقوبة مالية بخمسة و عشرين ألف دينار و ذلك طبقا لتعديل قانون الانتخابات في ٢٠٠٣، كما أن حرية التجمع السلمي تخضع لتراخيص مسبقة يتعسر الحصول عليها.

وقد أعلنت وزارة الداخلية التونسية أن عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم بلغ ٤,٦ مليون ناخب علي مستوي تونس وبذلك تكون نسبة المشاركة ٩١% ووفقا للنتائج الرسمية حسمت الانتخابات لصالح الرئيس بن علي دون حاجة للإعادة وقد حصل علي ٩٤,٤٨%، وحصل محمد بوشيحه علي ٣,٧٨%، ومنير الباجي علي ٧٩، %، ومحمد الحلواني علي ٩٥، % من إجمالي أصوات الناخبين.

وأعلن المرصد الوطني التونسي لمراقبة الانتخابات أن الانتخابات تعد مكسبا رغم وجود ما أسماه بعض الإشكاليات أثناء التصويت والفرز.

ومن جانبها احتجت المعارضة التونسية علي هذه النتائج واعتبرتها تمثل إهانة لذكاء التونسيين علي حد قول المبادرة الديمقراطية، في حين ندد الأمين العام للحزب الديمقراطي التقدمي أحمد الشابي بالانتخابات مشيرا إلى أن نسبة المشاركة البالغة ٩١% تدل علي تلاعب كبير علي حد قوله.

ويقول بعض قادة المعارضة أن هذه الانتخابات التعددية ما هي إلا جزء من واجهة ديمقراطية تخفي حكم الحزب الواحد في الواقع.

غير أن أحمد بن حلي الأمين العام المساعد للشئون السياسية في جامعة الدول العربية الذي ترأس مهمة المراقبين قال أن الانتخابات التونسية لم تشهد تجاوزات وأنها نظمت طبقا للمعايير الدولية وأن الظروف قد أتيحت للمواطنين للتعبير بحرية.

ولكنه ذكر كذلك أن ثمة تفاصيل عملية تتعلق بالتنظيم ولكنها لا تؤثر بشي علي مصداقية الانتخابات.

في حين صرحت وزارة الخارجية

الأمريكية بان تونس لم تبلغ ما يمكن إنجازه سياسيا، وسجلت شعوبها بالقلق من جراء عدم وجود فرص مشاركة كاملة للمواطنين.

أما عن الانتخابات البرلمانية فقد تنافس ستة أحزاب معارضة مع الحزب الحاكم وسبع قوائم مستقلة علي ١٨٩ مقعد برلمانيا مقسمين علي ٢٦ دائرة و قد تقدم ١٩٢ قائمة من الأحزاب السياسية والمستقلة ترشيحها للانتخابات البرلمانية وحصل منها ١٦٨ علي التصريح النهائي وهي تضم ٩٧٩ مرشحا ينتمون إلى سبع أحزاب و٧ قوائم مستقلة.

أما بالنسبة للقوائم المستبعدة فقد بلغت ٢٤ لـ"أنها لم تتحصل علي تصريح لعدم توفر الشروط القانونية فيها" وهي ١٨ للمعارضة و٦ للمستقلين، وقد حسم المجلس الدستوري الطعون المقدمة منها بالرفض.

ومن الملاحظ علي قوائم الترشيح أن ثلثي المرشحين للمراكز البرلمانية جدد وتميزت القوائم بان نسبة المرشحات الإناث ناهزت ١٥% ووصلت إلى ٢٥% بالنسبة للحزب الدستوري الديمقراطي بالإضافة إلى أن أغلبية المرشحين جامعيين وبلغت نسبتهم ٥٥,١١% والتعليم الثانوي ٢٢,٥٧% والابتدائي ٢٢,٢٦%.

وقد سحب حزب المعارضة الرئيسي في تونس (الحزب الديمقراطي التقدمي) مرشحيه الـ ٨٩ في الانتخابات البرلمانية وذلك لان الحكومة منعتهم من توصيل رسالتهم للناخبين ولأنها تضع العراقيل أمام وصولهم إلي الناخبين بما في ذلك مصادرة البيانات الانتخابية لهم وذلك علي حد قول الحزب.

وبحسب المصادر فقد حصلت الانتخابات البرلمانية علي اهتمام إعلامي أقل من الانتخابات الرئاسية ومن الملاحظ من رصد وسائل الإعلام أن المرشحين يعبرون عن رأيهم المؤيد للرئيس بن علي أكثر من شرحهم للبرنامج الانتخابي الخاص بهم، ولم تكن التغطية الإعلامية للمرشحين متجانسة، فقد استحوذ الحزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم علي اكبر قدر من التغطية وحصل علي معدل ٧٠% من الوقت في التليفزيون والإذاعة و٧٤% من التغطية في الصحف.

غير أن الحملة الانتخابية قد تميزت بعنصر إيجابي بحسب المصادر المستقلة، وهو غياب الخطب المشينة و"الإفتائية" بين المرشحين.

وقد انتقدت أحزاب المعارضة تنظيم الانتخابات البرلمانية في نفس اليوم الذي تنظم فيه الانتخابات الرئاسية، مما أدي إلى الخلط في رؤية المواطنين، وطالبت بفصل تاريخ الانتخابات الرئاسية عن تاريخ الانتخابات البرلمانية تفاديا للتأثير المتبادل بينهما، وخاصة تأثير الأولى علي الثانية بالضغط علي الناخبين.

ويمزج النظام الخاص بتوزيع مقاعد البرلمان في تونس بين طريقة الاقتراع باعتماد الأغلبية و الاقتراع النسبي، وبذلك تحدد مقاعد البرلمان بـ ١٥٢ مقعد توزع علي القوائم التي تحصل علي أغلبية الأصوات وتوزع بقية المقاعد وعددها ٣٧ حسب نظام نسبي بين القوائم المرشحة.

وأعلنت وزارة الداخلية التونسية النتائج النهائية للانتخابات وقد تحصل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي علي أكثر الأصوات في كافة الدوائر الـ ٢٦ وبذلك فاز بغالبية المقاعد (١٥٢) أي بنسبة ٨٠ % وتوزعت باقي المقاعد استنادا إلي نظام القوائم كآلاتي:

١- حركة الديمقراطيين الاشتراكيين ١٤ مقعد.

٢- حزب الوحدة الشعبية ١١ مقعد.

٣- الحزب الديمقراطي الوحدوي ٧ مقاعد.

٤- حركة التجديد ٣ مقاعد.

٥- حزب الاجتماعي التحرري ٢ مقعد.

٦- الحزب الديمقراطي التقدمي لا شئ (المنسحب من الانتخابات).

٧- القوائم المستقلة لا شي.

مصر

لجنة شئون الأحزاب ترخص لحزبين جديدين

وافقت لجنة شئون الأحزاب مؤخرا على الترخيص لحزبين جديدين، هما حزب الغد الليبرالي والحزب الدستورى، والمعروف أن لجنة شئون الأحزاب هى الجهة المنوط بها الترخيص للأحزاب السياسية فى مصر.

وبموافقة اللجنة على هذين الحزبين تكون اللجنة قد وافقت على الترخيص لأربعة أحزاب منذ تأسيسها قبل ربع قرن، وتتألف اللجنة من رئيس مجلس الشورى وعدد من الوزراء فى الحكومة.

ويعد هذا القرار بمثابة خطوة إيجابية ترحب بها **المنظمة العربية لحقوق الإنسان** التي تعرب في الوقت ذاته عن

أسفها لاستمرار اللجنة في رفض الترخيص لأحزاب أخرى.

ومن ناحية أخرى، أسفت المنظمة لرفض وزارة الداخلية الطلب الذى تقدم به ممثل التوافق الوطني لأحزاب المعارضة (وهو تحالف لأحزاب المعارضة الرئيسية) لعقد مؤتمر جماهيري واسع وقد حدد التوافق أماكن فى الميادين والساحات العامة لعرض وجهة نظر أحزاب التوافق فى الإصلاح السياسي والدستوري على مؤتمر جماهيري واسع دعت إليه أحزاب التوافق.

فيما بدأت وزارة الداخلية فى الأول من نوفمبر/تشرين الثاني وحتى آخر يناير/كانون ثاني ٢٠٠٥ القيد الدوري لمن بلغ سنه ١٨عاما ميلاديا فى الجداول الانتخابية العامة المعدة فى كل الدوائر، وهذا الإجراء تلقائى، ويتم بشكل موسمي وفقاً للقانون.

ومن الجدير بالذكر أن مصر ستشهد فى خريف العام القادم ٢٠٠٥ انتخابات مجلس الشعب (البرلمان) والاستفتاء الشعبى على المرشح الذى سيختاره مجلس الشعب لموقع رئيس الجمهورية.

وقد أعرب ممثلو الأحزاب المعارضة ومؤسسات المجتمع المدني عن أملهم أن تتلافى الكشوف الانتخابية الأخطاء التى حدثت فى الانتخابات التى جرت فى الأعوام الماضية، فضلاً عن تصعيد مطالبهم الهادفة لإلغاء حالة الطوارئ السائدة في البلاد، وهي القضية الرئيسية التي أبرزتها كافة المحافل السياسية والمدنية خلال الأعوام الأخيرة.

..ومشروعات قانونية لحظر المحاكمات العسكرية للمدنيين

وفى جانب آخر، ترحب **المنظمة العربية لحقوق الإنسان** بالاقتراحات الموجهة للجنة "الاقتراحات والشكاوى" بمجلس الشعب لإقرار تعديلات تشريعية لحظر محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية وإحالة جميع القضايا المنظورة حالياً أما المحاكم العسكرية للجهات القضائية المدنية.

وترى المنظمة أن إقرار هذا المشروع سيمثل خطوة إيجابية هامة لتعزيز مبادئ حقوق الإنسان ويتطابق مع ما تكفله المواثيق الدولية ذات الصلة.

.. والجامعات المصرية تشرع في تدريس مواد حقوق الإنسان

ترحب المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالتوجه الذي سبق أن أعلنه المجلس الأعلى للجامعات في مصر بإدخال حقوق الإنسان في المناهج الجامعية، وهو التوجه الذي جرى تطبيقه في جامعة القاهرة بقرار من رئيسها.

ثم ما لبث أن تمت ترجمته بسبل تطبيق أكثر عمقاً في جامعة حلوان التي قرر مجلسها تدريس مادة حقوق الإنسان فى برامج كليات جامعة حلوان، بأن تتولى كل من كليات الجامعة المتخصصة إدخال مناهج حقوق الإنسان فيها كل بحسب تخصصه الجامعي والدراسي وبالبعد الذي يرتبط بقضايا حقوق الإنسان فيه.

وهو القرار الذي تعده المنظمة خطوة نوعية مهمة على سبيل تعزيز احترام حقوق الإنسان من خلال بث الوعي بها في التعليم الجامعي.

وفي خطوة إيجابية مماثلة، جرى عقد الملتقى الإقليمي الثالث لخبراء وزارات التربية والتعليم العرب بالقاهرة لبحث تدريس مبادئ القانون الدولى الإنسانى لطلاب المدارس فى جميع الدول العربية.

ودعا الملتقى حكومات البلدان العربية إلى إشراك وزارات التربية والتعليم ضمن اللجان الوطنية المعنية بنشر وتعليم مبادئ القانون الدولى الإنسانى.

وترحب المنظمة العربية لحقوق الإنسان بهذه الخطوة من أجل نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي لدى الأجيال العربية الناشئة.

الصومال
١٣ عاما من الفوضي
.. وتنصيب رئيس جديد

اتفق قادة الفصائل وزعماء العشائر والميليشيات الصومالية المتناحرة على اختيار عبد الله يوسف رئيساً جديداً للصومال بعد انتخابات أجراها البرلمان الصومالي فى العاصمة الكينية نيروبي بسبب تردى الأوضاع الأمنية هناك.

وكانت الصومال قد شهدت فوضى أمنية شاملة أدى لتحلل الدولة واختفاءها عقب سقوط نظام الرئيس السابق "سياد بري" فى العام١٩٩١، ويري المراقبون أن تنصيب رئيس جديد عبر انتخابات أجراها

البرلمان الصومالي بين أكثر من مرشح خطوة نحو استعادة الحياة المدنية والمؤسساتية للدولة الصومالية.

غير أن الكثير من المراقبين يرون أن تسوية القضية الصومالية وإعادة توحيد البلاد تحت قيادة حكومة واحدة لن يتأتى من دون دعم غير منحاز من القوى الإقليمية الأفريقية والعربية وكذا الدولية لدفع جهود المصالحة الوطنية في البلاد على أساس من المساواة بين المواطنين وإقامة الكيان الديمقراطي ونبذ الأطماع القبلية، وهي الشروط التي غابت عن كثير من مؤتمرات المصالحة وأدت إلى تقويض فرص السلام في البلاد الذي دأب خلال الخمسة عشر عاماً الأخيرة يعاني المجاعة والحروب.

وتدعو المنظمة كل من جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي إلى حث الجهود لدى الفصائل الصومالية لدفع جهود المصالحة بجدية، والعمل على انتشال البلاد من حالة الفوضى الدامية.

البحرين

عفو ملكي عن الناشط "عبد الهادى الخواجة"

أصدر عاهل البحرين الملك "حمد بن عيسى آل خليفة" في ٢١ نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٤ مرسوماً يقضى بالعفو عن الناشط الحقوقى البحرينى "عبد الهادى الخواجة" المدير التنفيذي لمركز البحرين لحقوق الإنسان والاكتفاء بالفترة التى قضاها فى السجن قبل صدور المرسوم. كما وجه المرسوم إلى النائب العام باتخاذ الإجراءات للإفراج عن باقى الموقوفين فى قضية التجمهر ومقاومة السلطات.

وكان الخواجة قد عوقب بالسجن لمدة عام واحد، بعد اتهامه بالتحريض على كراهية النظام وبث شائعات مغرضة ودعايات مثيرة من شأنها التسبب فى اضطراب الأمن العام وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة.

وذلك على خلفية ندوة عقدها مركز البحرين لحقوق الإنسان حول الفقر والحقوق الاقتصادية بالبحرين يوم ٢٤ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤ أكد فيها على تدهور الأوضاع المعيشية وتزايد البطالة والفقر وسط قطاعات عريضة من الشعب رغم قوة اقتصاد الدولة، وأرجع ذلك إلى سوء توزيع الثروات، وإهدار المال العام والفساد المالى والإدارى وسوء التخطيط.

وأكد الخواجة أن استمرار مجموعة صغيرة فى الهيمنة على الاقتصاد فى القطاعين العام والخاص يقف حائلاً دون أنجاز أية إصلاحات حقيقية فى البلاد.

وقد أكد "عبد الهادى الخواجة" بعد الإفراج عنه أن احتجازه لمدة شهرين "زاد تصميمه على الكفاح من أجل الإصلاح والعدالة الاجتماعية فى البحرين وقبل الزيارة التى يعتزم الملك القيام بها للولايات المتحدة، وأكد الخواجة أنه يشعر بأنه قوى كما كان، وأن الظروف التى يمارس فى ظلها أنشطته تحسنت بعد الضجة الإعلامية التى أحاطت به وأصبح الناس أكثر ثقة به".

وكانت المنظمة العربية لحقوق الإنسان قد أصدرت بياناً طالبت فيه بإطلاق سراح "عبد الهادى الخواجة" مدير مركز البحرين لحقوق الإنسان احتراماً للحريات العامة وفى مقدمتها حرية الرأى والتعبير.

كما طالبت بإلغاء قرار السلطات القاضي بإغلاق مركز البحرين لحقوق الإنسان، ونادي العروبة، والسماح لهما باستئناف نشاطهما بحرية.

السعودية

المنظمة تدين محاكمة دعاة الإصلاح وتجدد مطلبها بالإفراج الفوري عنهم

تابعت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بمشاعر الصدمة والاستنكار وقائع جلسة محاكمة دعاة الإصلاح السعوديين د."متروك الفالح"، ود."عبد الله الحامد"، وأ."علي الدميني" أمام المحكمة العامة في الرياض أمس الأربعاء الأول من ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٤، والتي اختتمت بارتكاب انتهاكات جسيمة.

وهذه الانتهاكات شملت إحالتهم إلى المحكمة الأدنى التي تتسم بامتلاكها لنطاق تقدير قضائي أكثر اتساعاً لإدانتهم، وذلك بعدما أجبرتهم السلطات بالقوة على حضور الجلسة، والتي رفضوا خلالها التحدث إلى هيئة المحكمة.

وترافق مع ذلك اعتقال سبعة من أقارب المعتقلين، هم : "أحمد القفاري"، و"محمد الذكير"، و"علي العنيزان"، و"صالح الصويان"، و"عيسى الحامد"، و"عبد الرحمن الحامد"، و"عبد الرحمن الذكير".

فضلاً عن توقيف اثنين من الصحفيين هما : "عبد الله العبدلي" من صحيفة

المدينة، و"شاهد خان" من صحيفة سعودي جازيت.

وتعد هذه الأحداث حلقة في مسلسل الإجراءات التعسفية المتصاعدة التي اتخذتها السلطات السعودية في هذه القضية، حيث اعتقلت الدعاة الثلاثة بين ١٥ إصلاحياً سعودياً في مارس/آذار الماضي لممارستهم لحقهم في حرية التعبير عن الرأي ومشاركتهم أكثر من ١٠٠ ناشط إصلاحي في التوقيع على عريضة أيدوا فيها توجهات السلطات السعودية للإصلاح من الداخل، وطالبوا فيها بإجراء إصلاحات دستورية في البلاد نهاية العام ٢٠٠٣.

وكانت السلطات السعودية قد تجاهلت تدخلات المنظمة المتكررة ودعوتها وغيرها من منظمات حقوق الإنسان العربية والدولية توفير شروط المحاكمة العادلة والعلنية، والسماح للمنظمات الحقوقية بإيفاد مندوبيها لمراقبة المحاكمة، كما اعتقلت في ١٠ نوفمبر/تشرين ثان الماضي المحامي "عبد الرحمن اللاحم" الناطق باسم هيئة الدفاع عن الإصلاحيين، في أسوأ انتهاكات للحق في المحاكمة العادلة.

وقد أصدرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بياناً أدانت فيه انتهاك حقوق الإصلاحيين وأقاربهم وأعضاء هيئة الدفاع، ودعت كافة جماعات حقوق الإنسان العربية والدولية إلى التكاتف لمواجهة هذه الانتهاكات الجسيمة.

كما دعت مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى التدخل من أجل الإفراج الفوري عنهم.

وكانت السلطات السعودية قد اعتقلت "عبد الرحمن اللاحم" محامى الموقوفين في ٦ نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٤، ورفضت السماح لذويه وبقية هيئة الدفاع بزيارته في محبسه قبل يوم ٣٠ نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٤.

وقد أصدرت المنظمة حينئذ بياناً استنكرت فيه اعتقاله، واعتبرته انتهاكاً جسيماً لحقوقه وحقوق المتهمين في الدفاع أثناء المحاكمة.

قطر/أسبانيا

المنظمة تندد بإعادة اعتقال تيسير علوني

تابعت المنظمة العربية لحقوق الإنسان باستنكار بالغ احتجاز السلطات الأسبانية لـ"تيسير علوني" مراسل فضائية الجزيرة القطرية، والذى جرى بعد مرور قرابة العام على الإفراج عنه بتوصية المدعى العام الأسباني لعدم ثبوت اتهامات محددة بحقه إثر الاشتباه فى علاقته بقضية خلايا إرهابية ناشطة فى أسبانيا على صلة بتنظيم القاعدة.

وتستنكر المنظمة إجراءات القبض على علوني وتوقيفه من دون إبداء أسباب واضحة أو توجيه اتهامات محددة إليه، سوى ما ورد فى المصادر الصحفية من تسريبات حول الاشتباه من جديد فى علاقته بنفس القضية السابقة، وهو إن صح يعد مخالفة صريحة لتوصية المدعى العام الأسباني، فضلاً عما ورد عن محاموه من ظروف سيئة ترافق اعتقاله فى الوقت الحالي.

وتعد المنظمة هذا الإجراء التعسفي جزءاً من الحملة المنظمة التى تشنها أطراف دولية عدة على فضائية الجزيرة- التى تعرضت لإغلاق تعسفي لمكاتبها فى العراق- والعديد من وسائل الإعلام العربي المكتوبة والمسموعة والمرئية، لمنعها من أداء واجباتها المهنية فى نقل وتغطية الأخبار، ضمن تداعيات ما يسمي الحرب الدولية على الإرهاب غير المحددة زمانياً ومكانياً، وضمن مساعي الهيمنة على المنطقة بداوعي الإصلاح الفكرى والثقافي، والذى يتنافي وما كفلته المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وعلى رأسها الحق فى حرية الرأى والتعبير وحرية تدفق المعلومات.

وكانت السلطات الأسبانية قد صعدت من إجراءاتها عقب وقوع تفجيرات ١١ مارس/أذار الإرهابية في العاصمة مدريد، وهي الأحداث التي أدانتها المنظمة، واعتقلت السلطات في أعقابها عدداً من الناشطين الإسلاميين المقيمين المشتبه في صلتهم بالقاعدة، ثم ما لبثت أن اعتقلت "علوني" خلال حملاتها قبل أن يوصي المدعي العام الأسباني بالإفراج عنه بعدما ثبت انتفاء صلته بما عرف بالخلية الإرهابية التابعة بالقاعدة.

وقد أصدرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بياناً طالبت فيه السلطات الأسبانية بالإفراج فوراً عن علوني والكف عن ملاحقته أمنياً وقضائياً، كما ناشدت مقرر الأمم المتحدة المعنى بحرية الرأى والتعبير باتخاذ التدابير اللازمة لوقف الحملة على الإعلام العربي.

مصـــر

المنظمة تدين الاعتداء على صحفي معارض

تلقت المنظمة بانزعاج بالغ نبأ الاعتداء علـى الكاتب الصحفي المعارض د."عبد الحليم قنديل" رئيس التحرير التنفيذي لصحيفة العربي الناطقة بلسان الحزب الناصري المعارض، والتى وقعت فجر ٢ نوفمبر/تشرين الثاني الماضى بواسطة عناصر مجهولة.

وقد شملت الاختطاف والاعتداء والسرقة وتجريده من ملابسه كاملة وتعريض حياته للخطر والتهديد بالنيل من سلامته ما لم يتوقف عن كتاباته الناقدة لسياسات الحكم.

وقد أعربت المنظمة عن خشيتها أن تكون هذه الواقعة بداية لنمط خطير وجديد لانتهاك حريات الرأى والتعبير. جدير بالذكر أن مندوبا عن المنظمة قد تابع سير التحقيقات وذلك تقديرا لخطورة القضية، وأكدت المنظمة عزمها متابعة القضية حتى الكشف عن الفاعلين.

.. حملة للقبض والاحتجاز تشمل عدد كبير من أهالي شمال سيناء

شهدت محافظة شمال سيناء خلال الشهرين الأخيرين حملة اعتقال لعدد كبير من المواطنين إثر وقوع تفجيرات جنوب سيناء الأخيرة.

وقد ورد للمنظمة من مصادر متعددة أنباء عن هذه الاعتقالات ووقوع انتهاكات جسيمة لحقوق هؤلاء المحتجزين.

وقد خاطبت المنظمة النائب العام وحثته على التدخل لإخلاء سبيل المقبوض عليهم والتحقيق فيما وقع عليهم من انتهاكات، وناشدت النيابة العامة التفتيش على كافة مراكز الاحتجاز والتحقيق.

كذلك تدخلت المنظمة لدى المجلس القومى لحقوق الإنسان وأبلغت عن الوقائع والانتهاكات التى لحقت بالمحتجزين.

وأعربت المنظمة عن أملها فى أن تؤدى عمليات الإفراج المتتالية عن المعتقلين وإعلان أسماء الجناة الضالعين فى تفجيرات طابا عن تصفية كافة أوضاع المحتجزين من دون إذن قضائى أو اتهامات رسمية والتحقيق مع المسئولين عن هذه الانتهاكات وتقديمهم للعدالة.

.. وحل مجلس أمناء مؤسسة أهلية بقرار إداري

أصدر محافظ أسوان قراراً إدارياً فى نهاية شهر أكتوبر/تشرين أول الماضى قرار بعزل مجلس أمناء مؤسسة التنمية الصحية والبيئية بالربسية-إدفو-أسوان، وشمل القرار تعيين مجلس أمناء جديد للمؤسسة من ثلاثة موظفين فى وزارة التربية والتعليم.

وتناشد المنظمة محافظ أسوان والسلطات المعنية إلغاء القرار المذكور حرصاً على حرية عمل الجمعيات الأهلية.

.. حكم قضائي بمعاقبة شرطي عذب مواطنا حتى الموت

أصدرت محكمة الجنايات بالقاهرة حكما بإدانة ضد الشرطي "أشرف فتحى الجنزوري" ومعاقبته بالسجن خمس سنوات وذلك لقيامه بالاعتداء بالضرب على "محمد حسن إسماعيل".

وكان الضحية قد توفى متأثرا بجراحه فى يناير/كانون ثان الماضي، حيث تم توقيفه وإيداعه قسم شرطة الأزبكية بالقاهرة، وأثناء احتجازه اعتدى عليه الشرطي بالضرب، مما تسبب في وفاته.

..وجمعية مساعدة السجناء تناشد رئيس الجمهورية الإفراج عن معتقلين تضامنوا مع الانتفاضة

ناشدت جمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء رئيس الجمهورية الإفراج عن عدد من المعتقلين يبلغ عددهم ٤٢ مواطنا مصريا تم القبض عليهم ما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤ بسبب مشاركتهم فى تظاهرات منددة بالعدوان الصهيوني على الفلسطينيين منذ بدء الانتفاضة الفلسطينية وقد تم القبض عليهم من داخل مدينتي العريش ورفح بشمال سيناء.

وقد تم توزيع هؤلاء المعتقلين على سجون عدة، منها الغربانيات بمدينة برج العرب بالإسكندرية، وسجن بورسعيد، والمنصورة بالدقهلية، والزقازيق بالشرقية، ووادى النطرون، وليمان أبو زعبل، وليمان طره، وسجن دمنهور بالبحيرة، وقد تضمنت هذه المناشدة قائمة بأسماء هؤلاء المعتقلين.

وتضم المنظمة العربية لحقوق الإنسان صوتها إلى الجمعية في مناشدتها لرئيس الجمهورية بالتدخل للإفراج عنهم، وكانت المنظمة قد خاطبت السلطات المختصة بشأن عدد من هؤلاء المعتقلين وخاصة ذوي الأصول الفلسطينية، وطالبت مراراً بالإفراج عنهم.

المغـرب

معتقلو العدل والإحسان يعانون ظروف احتجاز قاسية

تلقت المنظمة العديد من الشكاوى التي أفادت أن المعتقلون من أتباع جماعة العدل والإحسـان فى سجن بوركايز بمدينة فاس يعـانون ظـروف احـتجاز قاسية وغير إنسانية.

وقـد طالب المعتقلون بتحسين ظروف اعـتقالهم وعدم تقييد حقهم في تلقي زيارة الأهل والأقارب.

ومـن ناحيتها، تناشد المنظمة العربية لحقوق الإنسان السلطات المختصة الإفراج عـن كافـة المعتقلين السياسيين وسجناء الـرأي والالـتزام بقواعـد الحد الأدنى لمعاملة السجناء بشأن المدانين قضائياً في قضايا تتصل بممارسة العنف.

موريتانيـا

المنظمة تطالب بالإفراج عن النساء المحتجزات كرهائن

تلقـت المنظمة معلومات تشير إلى قيام السـلطات الأمنية باعتقال عدد من النساء تعسـفيا بسـبب قرابـتهم للمتهميـن فى محاولات الانقلاب الأخيرة.

وكانت السلطات الموريتانية قد اعتقلت العديـد من ضباط الجيش الموريتاني إثر فشل محاولات الانقلاب.

وتعـرب المـنظمة عن أسفها لاعتقال هـؤلاء النساء دون سند ودون اتهام سوى قرابتهم للمتهمين فى المحاولات الانقلابية المقدمين للمحاكم العسكرية

وتجدد المنظمة رفضها لكافـة أشكال احـتجاز النساء كرهائن ريثما يسلم ذويهم أنفسهم للسلطات.

.. وحملة اعتقال واسعة

ومـن ناحـية أخرى، شنت السلطات الموريتانية حملة اعتقالات واسعة بين عدد غـير محـدود مـن المشتبهين بعلاقتهم بالمحاولات الانقلابية الأخيرة.

وكـان غالبـية هـؤلاء المعتقلين من المدنيين المعارضين الذين تشتبه السلطات فـي علاقـتهم بالمتهميـن العسـكريين الضالعين فى محاولات الانقلاب.

وتـتهم المصادر المعارضة والمستقلة السلطات الأمنية بالسعي لضرب الحركات السياسـية المعارضـة عـبر ربطهـا بالمحاولات الانقلابية.

وتطالـب المنظمة السلطات الموريتانية بالإفـراج فوراً عن المعتقلين، والكف عن ملاحقة المعارضين السياسيين والناشطين المدنيين.

الأردن

المنظمة تطالب السلطات بالتحقيق فى أحداث بلدة حسبان

تعرب المنظمة العربية لحقوق الإنسان عـن بـالغ قلقهـا من جراء الإفراط فى اسـتخدام القوة والترويع خلال اقتحام بلدة حسبان ليلة ٢٢أكتوبر/تشرين أول، وذلك للقبض على اثنين من مواطنيها.

وكانـت المنظمة قد تلقت شكوى موثقة مـن الجمعـية الأردنـية لحقوق الإنسان تضـمنت أقـوال شهود عيان، وتفيد بقيام نحـو ثلاثيـن سـيارة تابعة للأمن وست سيـارات عسكريـة ومئـات من الرجال الملثمين باقتحام عشوائي للبيوت وإطلاق أعـيرة ناريـة بشكل كثيف على جدران المنازل وإلحاق أضرار بها.

وتطالب المنظمة السلطات بفتح تحقيق فـى هـذه الإجـراءات المخالفة للقانون، ومحاسبة المسئولين عنها.

سوريـا

المنظمة ترحب بالعفو الرئاسي .. وتجدد مطلبها الإفراج عن كافة المعتقلين وسجناء الرأي

أفرجـت السـلطات السورية بناء علي عفـو رئاسي صادر في ٨ ديسمبر/كانون أول عـن ١١٢ معـتقلا سياسيا، بعد أن كانـت أفرجت قبل شهر عن ٢٠ معتقلا آخرين.

وقـد شـمل العفو معتقلين ينتمون إلى جميع التيارات السياسية، وخصوصا التيار الإسـلامي، وتعـد هـذه المبادرة خطوة إيجابـية، خاصة مع تزامن ذلك مع قرار إلغاء نص قانوني يسمح بتسريح العاملين بالدولـة دون إبداء أسباب بناء علي طلب مـنظمات حقـوق الإنسـان وتجمعـات المحاميـن وبعض أعضاء مجلس الشعب، وهو ما أعده البعض سعياً لاستئناف جهود الإصلاح السياسي والديمقراطي.

وإذ ترحـب المـنظمة بهذه الخطوات وخصوصـا الإفـراج عـن المعتقليـن السياسـيين، فإنها تطالب بالإفراج النهائي عـن جمـيع معتقلـي وسجناء الرأي في سـوريا، كما تجدد مطلبها بإلغاء الأحكام الصـادرة بحق ناشطي المجتمع المدني، والكف عن ملاحقة الناشطين، وإلغاء قوائم الممنوعين من السفر بسبب أنشطتهم.

في اليوم العالمي لحقوق الإنسان المنظمة : لا بديل عن التمسك بالقانون والعدالة

أصدرت المنظمة بيانا فى الذكرى ٥٦ للإعلان العالمي لحقوق الإنسان أكدت فيه على التشبث بالقانون والعدالة.

وأكدت المنظمة على وجود تراجع مرير فى أوضاع حقوق الإنسان في العالم مع تعدد وتزايد مناطق النزاعات الدولية والأهلية المسلحة، وعودة شبح الاستعمار الأجنبي، واتساع رقعة الإرهاب الدولي ومواجهتها بتحويل مناطق مختلفة من العالم إلى ساحات حرب مفتوحة، والذى ترافق مع التدهور الحاد فى أوضاع حقوق الإنسان الأساسية والحريات العامة فى مختلف بلدان العالم بما فى ذلك النموذج الغربي، فيما تتواصل جهود القوى الدولية الكبرى فى التأثير سلباً فى إفرازات العولمة عبر الانتقاص من حقوق الشعوب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعبر سياسات الاحتكار والهيمنة والتهميش

وفى وسط هذا الركام المتزايد، تتشعب انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة فى المنطقة العربية التى تحولت إلى مسرح رئيسي متسع لانتهاك المعايير الدولية لحقوق الإنسان ومبادىء القانون الإنساني الدولي من خلال عمليات الغزو والاحتلال الأجنبي كما يحدث فى العراق وفلسطين، اللتين تشهدان ارتكاب أسواء جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وكذا ساحة لنزاعات داخلية مسلحة مفزعة كما يحدث في إقليم دافور، فضلاً عن تحول المنطقة إلى ساحة رئيسية للقتال بين الإرهاب الدولي والحملة الدولية لمكافحة الإرهاب التى لا تخضع لأية معايير دولية، لتشهد المنطقة توسعاً مريعاً لانتهاكات الحق فى الحياة ومختلف الحقوق الأساسية التى لا يجوز التحلل من كفالتها واحترامها بأية ذرائع كانت، فيما تولت بدورها تغذية الإرهاب وتوسيع رقعته.

وفيما توسعت بلدان المنطقة فى الانتقاص من ضمانات الحقوق الأساسية وفرض القيود على الحريات العامة لمواطنيها من خلال تشريعات مكافحة الإرهاب واستمرار فرض حالة الطوارىء، تفاقمت ظاهرات سلبية شملت استمرار ظاهرة التعذيب بشكل منهجى فى السجون ومراكز الاحتجاز، والتوسع في حملات الاعتقال والاحتجاز التعسفي، وتزايدت ظاهرة المحاكمات الاستثنائية واستأنفت المحاكمات العسكرية للمدنيين، وتعمقت إجراءات تقييد حريات الرأى والتعبير وتغليظ العقوبات فى جرائم الرأى والنشر، وقمع الاحتجاجات السلمية، والتعسف فى مواجهة التكوينات الحزبية والنقابية والجمعيات الأهلية، وانتهاك حقوق المواطنين فى المشاركة فى إدارة الشئون العامة لبلادهم، مترافقاً مع تراجع حاد فى إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتلبية الحد الأدنى من احتياجات المواطنين، واستمرار إغفال حقوق الجماعات الخاصة بديلاً عن التكافل الاجتماعي وتعزيز التنوع الثقافي، وملاحقة حركات المدافعين عن حقوق الإنسان والمطالبين بالديمقراطية على صلة برسالتهم ونشاطهم ...

وعلى العكس من مشاعر الإحباط والأسي التى تمر بمختلف الحركات الاجتماعية النشطة عربياً ودولياً، تجد المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى هذه التطورات السلبية دافعاً ومحفزاً لحشد طاقات كل المؤمنين برسالة الحرية والمساواة والسلام فى العالم، وحث الجهود من أجل كفالة احترام حقوق الإنسان والشعوب، والتشبث بدور القانون وروح العدالة الدولية وما أنجزته البشرية من بينة قانونية تتسع للأسرة الإنسانية الواحدة.

في الذكرى الحادية عشر لاختفاء منصور الكيخيا

أصدرت المنظمة العربية لحقوق إنسان بيانا في ذكرى مرور ١١ عاماً علي اختفاء منصور الكيخيا وزير خارجية ليبيا الأسبق وعضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان والذي يصادف الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان عقب حضوره اجتماع الجمعية العمومية الثالثة للمنظمة في القاهرة في ديسمبر/كانون أول ١٩٩٣، وأسفت فيه المنظمة لإخفاق كافة الجهود التي بذلت حتى الآن لإجلاء مصيره.

وأشار البيان إلى أن المنظمة تنظر إلي قضية اختفاء الكيخيا كتحد أخلاقي ومهني لظاهرتين مرفوضتان، وهما الاختفاء القسري والاعتداء علي نشطاء حقوق الإنسان، وتعتبر أن استمرار المطالبة بالإجلاء مصير الكيخيا هو نضال من أجل إجلاء مصير كل المختفيين في أنحاء العالم بصفة عامة وفي الوطن العربي بصفة خاصة.

وأن المنظمة قد طرقت كل السبل المتاحة، منذ اختفاء الكيخيا، لإجلاء مصيره دون جدوى، وأن ذلك لن يؤثر في

إصـــرارها علي هذا الهدف وتمسكها بأن تظل هذه القضية هدفا مركزيا لها. وطالب البـــيان بإجـــراء تحقيق علني مشترك بين الحكومتيـــن الليبـــية والمصـــرية لإجلاء مصير "منصور الكيخيا" وتحديد المسئولية القانونية عن اختفاءه قسريا.

وتكـــرر المـــنظمة مناشـــدتها للمجتمع الدولـــي علـــي العمل من أجل محاصرة ظاهرة الاختفاء القسري وتطوير الإعلان العالمـــي لحمايـــة جميع الأفراد من هذه الظاهرة إلى اتفاقية دولية ملزمة تسهم في القضاء عليها و معاقبة مرتكبيها.

المركز الفلسطيني ينظم دورة تدريبية في مجال مراقبة الانتخابات

ينظم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان دورات تدريبية مكثفة لناشطين وطنيين في مجـــال رقابـــة الانتخابات، وذلك استعداداً لإجـــراء الانـــتخابات الفلســـطينية بكافة مستوياتها في يناير/كانون ثان المقبل.

وسيشارك نحو ١٥٠ ناشط في التدريب على الرقابة، وخصوصا بالنسبة للاقتراع وفرز الأصوات وإعلان النتائج.

وســـوف تجري عملية الرقابة بالتعاون مع عدد من مؤسسات المجتمع المدني، في مقدمـــتها نقابـــة محامي فلسطين، ومركز شـــئون المـــرأة، ومعهـــد كنعان التربوي الإنمائي.

حلقة تشاورية حول قانون معاداة السامية

عقـــد مركـــز الـــبحوث و الدراســـات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة حلقة تشاوريه حول تجريم معاداة السامية ومناهضـــة التمييـــز ضد العـــروبة والإسلام يوم ٣٠ أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٤، وتـــأتى أهمية هذه الحلقة مع إجازة الكونجرس الأمريكي لقانون المتابعة العالمـــية لمعـــاداة السامية وصدور تقرير فرنسي يدعو للتجريم المماثل في فرنسا.

وتضـــمنت الحلقة كلمة افتتاحية لأمين عـــام لجامعـــة الـــدول العربية، وعرض دراسة أعدها د.علي الغتيت أستاذ القانون الدولي عن القانون الأمريكي الجديد، وكذا الـــتقرير الفرنســـي حـــول تجريم معاداة السامية، ودراسة أعدها د.عماد جاد عضو المـــنظمة العربـــية لمناهضة التمييز عن التميـــيز ضد فلسطينيي ٤٨ في إسرائيل، وكذلك مداخلات ومناقشات واقتراحات من جانـــب المشـــاركين، والنقاش حول سبل تنســـيق الجهـــود العربـــية والإســـلامية والعالمية في مواجهة هذه التطورات.

دورة لتدريب المحامين ينظمها البرنامج العربي للنشطاء

نظـــم الـــبرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنســـان وبالـــتعاون مـــع مركـــز عدالة لدراسات حقوق الإنسان الأردني من ٢٥-٢٧ نوفمـــبر/تشـــرين ثان ٢٠٠٤ دورته التدريبـــية الأولي حول "تدريب المحامين علي أجراء مراقبة المحاكمات غير العادلة ونماذج المحاكمات العادلة".

وشارك في الدورة متدربين من الأردن ومصـــر والســـودان وســـوريا ولبـــنان وفلسطين.

وقد تم تدريبهم علي معايير المحاكمات العادلة، وكيفية مراقبة المحاكمات، وإعداد تقارير حول تلك المعايير، خاصة في ظل ســـريان القوانين والمحاكم الاستثنائية في دول عربية.

ندوة بالمغرب عن المحكمة الجنائية الدولية

نظمـــت المـــنظمة المغربـــية لحقـــوق الإنسان والجمعية المغربية لحقوق الإنسان بـــتعاون مـــع منـــتدى الحقيقة والإنصاف وبالاشـــتراك مع الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان والتحالف الدولي من أجل المحكمة الجنائية الدولية من ١ - ٣ أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٤ نـــدوة دولـــية بالـــرباط حول "المغـــرب: الإفـــلات مـــن العقاب وهيئة الأنصـــاف والمصالحة والمحكمة الجنائية الدولية".

وفـــي كلمـــته أكد أ. "عبد الحميد أمين" رئـــيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان علي أن المنظمات غير الحكومية المغربية تطمـــح إلـــى أن يصـــدق المغرب علي المحكمة الجنائية الدولية للتأكيد بأنه ماض في ترسيخ دولة الحق والقانون.

وقـــد دعـــا أيضا أ. "عبد الله الولادي" رئـــيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان المغـــرب إلـــي المصـــادقة علـــي النظام الأساســـي للمحكمة الجنائية الدولية لأهمية المحكمـــة علي الصعيد الدولي في ترسيخ العدالة ومكافحة الجرائم.

وقـــد شـــارك في الندوة ممثلو الهيئات المـــنظمة، وممـــثلو المـــنظمات المغربية للدفـــاع عـــن حقـــوق الإنسان وعدد من أعضـــاء هيـــئة الإنصـــاف والمصـــالحة بالإضـــافة إلـــى أساتذة جامعيين وخبراء دوليين.

وأكـــدوا علـــي ضرورة تشكيل تحالف وطني لحث الحكومة على التصديق علي ميـــثاق رومـــا الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية.

اختيار الأستاذ "جاسم القطامي" رئيسا فخريا للمنظمة

اختارت الجمعية العمومية السادسة للمنظمة الأستاذ/جاسم القطامي رئيس مجلس أمناء المنظمة السابق ورئيس الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان رئيسا فخريا للمنظمة العربية لحقوق الإنسان.

وذلك تقديرا لجهوده وعطاءه في خدمة حقوق الإنسان على المستويين العربي والخليجي، فضلاً عن دوره الهام في تعزيز رسالة حقوق الإنسان في الكويت.

ووجهت الجمعية العمومية الشكر إلى الأستاذ جاسم القطامي على جهوده ودعمه للمنظمة في أداء رسالتها خلال الدورتين المنصرمتين.

المؤتمر القومي – الإسلامي يعقد دورته الخامسة

عقد المؤتمر القومي- الإسلامي دورته الخامسة في بيروت بدلاً من الخرطوم في الفترة من ١- ٢ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤ بحضور ٢٠٠ شخصية فكرية وسياسية وثقافية ونقابية تمثل التيارات الرئيسية في العالم العربي.

وناقش الحاضرون "القضايا الكبرى في الوطن العربي" سواء المتصلة بطبيعة "الهجمة الاستعمارية على المنطقة أو المتصلة بجوانب الخلل الكامن في العلاقات السياسية والمجتمعية" وعلي رأسها قضايا فلسطين والعراق والسودان والإصلاح السياسي و البعد الدولي.

وقد أكد الحاضرون علي الارتباط الوثيق بين مقاومة الاحتلال الخارجي بكل أشكاله وبين تصحيح الاختلال الداخلي بكل مستوياته.

نقابة المحامين المصرية تبدأ حملة ضد قانون النقابات المهنية

أدان مجلس نقابة المحامين بكامل أعضائه مشروع قانون النقابات المهنية المقدم إلى مجلس الشعب (البرلمان) بسبب إدراجه ضمن المناقشات التشريعية قبل عرضه على النقابات المهنية واستشارتها بشأنه.

ودعا سامح عاشور نقيب المحامين نقباء وأعضاء مجالس النقابات الفرعية للاحتشاد يوم الخميس ٣ ديسمبر/كانون أول للاعتراض على قانون النقابات المهنية، والذي عرض خلاله ممثلو النقابات المهنية التي استجابت للدعوة إلى ضرورة شن حملة واسعة وممارسة أنشطة احتجاجية متواصلة لحين استجابة الحكومة لمطالب النقابات وأخذ رأيها في القانون، واعتبروه مساساً بالحق في تكوين النقابات وحرية عملها.

المشرف على النشرة : الأستاذ/ إبراهيم علام – المدير التنفيذي

شارك فى تحرير هذا العدد :

أ.علاء شلبى ، أ.هايدى الطيب ، أ.محمد راضى ، أ. معتز بالله عثمان

أ.اسلام محمد أبو العينين

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

*تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة دولية إقليمية غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية فى الوطن العربى *مقرها الرئيسى بالقاهرة بموجب اتفاق مقر مع الحكومة المصرية *حاصلة على الصفة الاستشارية بالمجلس الاقتصادى والاجتماعى بالأمم المتحدة *وحاصلة على صفة علاقات العمل مع منظمة اليونسكو عام ٢٠٠٤.

...

الأمين العام : أ.محمد فائق

رئيس مجلس الأمناء : د.أمين مكى مدنى

نائب الرئيس : د.سهام الفريح

المقر الرئيسى : ٩١ شارع الميرغنى- مصر الجديدة القاهرة ١١٣٤١ج.م.ع

ت : ٤١٨١٣٩٦ - ٤١٨٨٣٧٨

فاكس: ٤١٨٥٣٤٦ – ٦٩٠٤٧٠٣

بريد إلكتروني :
aohr@link.net

موقع الإنترنت :
www.aohronline.com
www.arabhumanrights.org

الاشتراكات السنوية للعضوية :

داخل مصر ٥٠ جنيهاً مصرياً

خارج مصر ٥٠ دولار

تحول الاشتراكات والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات باسم المنظمة إلى البنك الوطنى المصرى – فرع ثروت

حساب جار ٥٨١٨٣٥

Alwatany Bank of Egypt Sarwat.
Account 581835

أو البنك العربى بسويسرا

Arab Bank (Switzerland)
Account 201738